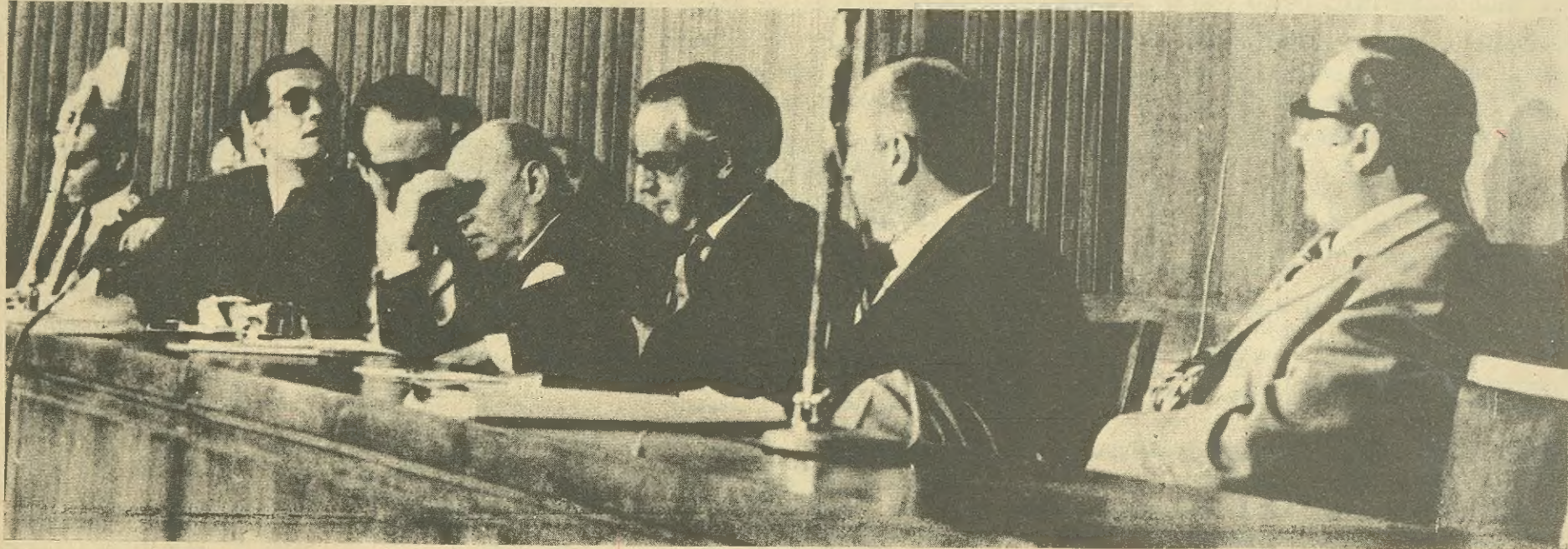


# دولة الفضائح



صيديليات ومخدرات  
وزارة الصحة  
من؟؟

حديث مع شوري مغربي حول  
مميزات الوضع  
المرهق في المغرب

## الوزارة الجديدة ونقاشات المجلس البورجوازية اللبنانية والازدواجية الجديدة

ليست الوزارة الحالية اخطر من سابقتها ولا ادعى للاهتمام . ورغم الكلام الكثير الذي نفت به النواب عن غمهم ، فان الثقة التي اعطيت ، دون معارضة جدية ، تثبت ان الظاهرة التي بدت غريبة للوهلة الاولى عادت الى مصافها الطبيعي . اما الامر الذي ابرز للالهة ، مسألة التسايب ، فلا يستحق الوقوف عنده او النقاش . لكن ذلك لا يعني انه لم تطرح قضايا ينبغي مناقشتها ، بل ان القضايا المطروحة في واد آخر ، غير الوادي الذي شغل الراديو والتلفزيون الساعات الطويلة « الديمقراطية » ...

بعد سنوات من الخطابة او الكتابة عن السلطة التشريعية التي يمثلها المجلس النيابي ، والتي انتهكت طوال عشر سنوات ، لا شك ان «قطاب» العهد الجديد كانوا يفضلون حكومة نيابية تضم عددا من رؤساء الكتل الاساسية التي ساهمت في ايصال رئيس الجمهورية الجديد الى الرئاسة . لكن ، كما قيل وردد ، ادى تنافر هذه الكتل وعدم تجانسها ، وهي التي اجتمعت على موقف سلبي من استمرار الطاقم الشهابي فقط ، الى استدعاء وزراء من خارج المجلس النيابي .

هذا الاجراء ، الذي كان يمكن ان يبدو مجرد اجراء اداري ، لا يمس بالتالي اية قاعدة من قواعد التوازن السياسي ، اعطاه المجلس النيابي شبه اجماع ، دلالة سياسية واضحة ، ومباشرة . فقد رأى فيه خطاب المجلس النيابي دلالة على ازمة في المؤسسات ، او على الاقل حكما على المؤسسات التي تتم من خلالها ممارسة الحكم في لبنان . فاذا كان الشهاب موجودا في المجلس نفسه ، واذا كانت الخبرة متوفرة ، فماذا يعني الاثنان شهاب وخبراء من خارج المجلس الاستعداد ، ولو مؤقتا ، لأكانية تشكيل وزارة متماسكة من الخيط الذي يسود المجلس الحالي . وفي هذا الاستعداد ، ولو المؤقت ، بدء اعتراف بالهوية التي تفصل المصالح التي يدعي الشهاب تمثيلها والمؤسسة النيابية الحالية . والذي اخاف النواب فعلا هو ان المصالح التي ما عادوا يستطيعون تمثيلها ليست سوى مصالح الرأسمالية اللبنانية نفسها واستمرارها في السلطة . فالذين توالموا على الكلام خلال الايام الثلاثة صاغوا بالفعل اطول عريضة احتجاج — ودفاع بالطبع! — على الإدارة والحكم : فمن الرشوة الى التمييز ، ومن الانقلاب الى الطائفية ، ومن الدستور الى القضاء ، ومن خدمة العلم الى البطالة ، والهجرة ... كانت تتوالى شكاوى بورجوازية ما زالت اسيرة علاقات ورتتها عن الاقطاع الطائفي المحلي . ولكن هذه العلاقات الموروثة ، رغم انها تكبيل السيطرة البورجوازية وتمنعها من الارتكاز الى القاعدة الوحدية القاسية ، وهي قاعدة المصالح الصريحة والمال ، فانها تمنحها حياة واسعة في وجه صعود حركة جماهيرية تقوم على المصالح المقاتلة لمصلحة الاستغلال والمال . وبالطبع ، تستطيع البورجوازية اللبنانية ان تدفع ثمن خنق الحركة الجماهيرية من بعض مصالحها ، لا سيما وان الحزب الحزب لهذه المصالح هو التنظيم السياسي الحالي . ولان النواب الذين تكلموا ،

او صمتوا ، يدركون ذلك تمام الإدراك ، لعبوا اللعبة المزدوجة : انهىوا النظام السياسي وعددوا عيوبه وانكروا على الطاقم الجديد امكان ان يصلحوه ، ثم اعطوا الثقة لهذا الطاقم الذي يستطيع مؤقتا ان يفسح المجال امام قواعد العمل النيابي بالاستمرار ، بعد ان حال وضع المجلس الحالي دون هذه القواعد وان تلعب دورها .

هذا الازدواج : الاحتفاظ بالمجلس النيابي والعلاقات السياسية ، الطائفية والمحلية التي يقوم عليها ، من ناحية فرض مصالح الرأسمالية اللبنانية وتجنبيها الهزات السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها ، من ناحية ثانية ، هذا الازدواج لم يسيطر فقط على خطب النواب ومناقشات المجلس النيابي ، بل سيطر ايضا على البيان الوزاري .

فالبيان اتى ليؤكد على اولوية المجلس النيابي المطلقة ، تواما لوجود لبنان . وهذا ما عاد لتشد عليه خطاب كامل الاسعد ، بعد توليه رئاسة المجلس . ولا شك هناك بعض السخرية في ان يكال كل هذا التججيل لمجلس حرم من تولي السلطة الفعلية ، سلطة تصريف الامور وتوزيع المصالح ، لصالح عناصر « دخيلة » على السياسة اللبنانية التقليدية . ولكن البيان ، الى جانب برلمانيته ، يقدم اقتراحا بشكل حلالا لازدواجية المجلس النيابي الحالية . فوسطا لثورة عن المشاريع العامة — التخطيط للتكامل ، احصاء الحاجات ، خدمة العلم ، الدور العربي ... مر مشروع محدد هو مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي . واذا كان البيان نفسه لا يتعب في تحديد المشروع فلا شك انه يستعيد المشروع الذي قدمه منذ سنوات رجل المصارف بيار اده . حسب هذا المشروع ، تشكل هيئة استشارية تدمر المجلس النيابي ومجلس الوزراء بمشاريع مفصلة لحل المشاكل التي تقف عائقا في وجه نمو الاقتصاد اللبناني ، وتتألف هذه الهيئة من ممثلين عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة : جمعية الصناعيين ، جمعية المصارف ، غرف التجارة ، نقابات المهن الحرة ، النقابات العمالية ... والمشروع ، اذا نفذ بجديّة ، حول المجلس النيابي الى « مكتب تسجيل » للمشاريع الواردة من الهيئة ذات الصلة بالمباشرة بمصالح الفئات المتكثرة . ولكن من يغلب على هذه الفئات ؟

ان العناصر الغالبة بشكل واضح هي اجنحة البورجوازية اللبنانية . فهي التي تسيطر على قوى الانتاج ، وعلى الإدارة واهيئة القمع ، وهي التي توزع الاقويون الثقافي . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي سجله البيان الوزاري في راس مشاريعه وهو اكثرها وضوحا ، يسمح لهذه الاجنحة بان تنظم صلاتها بالادارة فتجعلها اكثر مرونة وسرعة في تلبية حاجاتها . كما يسمح لها بان تنظم صلاتها بالطبقة العاملة تحت ستار اشراكها في مشاريع تخدم بالدرجة الاولى مصالح مستغليها . ولذلك كان من الضروري ان تسرع الدولة بانجاز التشريعات التي تكفل ترويض

الطبقة العاملة ، واستدراج ممثلين مفروضين عليها . اذا تم ذلك استطاعت البورجوازية الاطمئنان الى اسواقها ، ومصادر تمويلها ، كما استطاعت استدراج رؤوس اموال اجنبية اكثر وضمانها ، وسخرت الخزينة اللبنانية لتمويل الحاجات الاساسية باسم المصلحة العامة ، كما فرضت على الطبقة العاملة والفئات الشعبية احترام طمأنينة رأس المال ، الاجنبي والمحلي .

هذه المشاريع التي لا بد منها كي تستطيع البورجوازية الاستثمار في استغلالها ، يهدف لها البيان بسرعة ودون تحديد . فهو يتحدث عن الحد من البطالة ولا سيما بطالة المتعلمين وذلك بفرض شروط قاسية على الدخول الى الجامعات . واذا كانت نسبة النجاح في الامتحانات التي تمت هذه السنة وفق المناهج الجديدة ، تعطي فكرة بسيطة عن الامر ، فان اشارة البيان الوزاري تدل دلالة واضحة على ان الوجهة نفسها سوف نعم الى كل مجالات التعليم . بذلك تأمل البورجوازية ان تجعل من اللبنانيين عاطلين عن العمل — بدون شهادات . مما يتفق أكثر مع صورة البطالة ! ولكن لا يحل مشكلة العمل . فالرأسمالية اللبنانية هنا تكذب عن وجهها الصريح ، بدون كذب ولا نرفرة : اذا كانت حاجات العمل تزيد عن امكانات الرأسمالية التي يسيطر عليها المستوردون واصحاب المصارف — وبالتالي رأس المال الاجنبي — فان على العمل ان يتكيف مع مصالح الرأسمالية . على من يستطيع الاستثمار في التحصيل ان يتوقف لان الرأسمالية اللبنانية لا تستطيع تأمين عمل له اذا حصل على شهادة ! هكذا تعالج وزارة « الثورة » مشاكل الجماهير الشعبية . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو تنظيم هذه المعالجة ، وتعميمها في مختلف المجالات .

في وجه هذه المحاولة ، ماذا كان جواب الجناح « الوطني » ؟

باسم الجماهير ، زورا ، تلهي الجناح «الوطني» بمسألة الشباب ، وعجب لعدم تمثيل الشباب التقدمي ، وتسائل عن خبرة الوزراء الحاليين ، وحذر من حل المجلس النيابي .. ولكن في وجه بورجوازية اخذت تمي ازدواجية دور المجلس النيابي ، وتناقض هذا الدور ، كما اخذت تسعى لاجاد الحل ، ما الذي يقدمه الجناح «الوطني» ؟ لا شك يذكر الجميع مصير «لجان الاتصال» التي ادعى كمال جنبلاط تشكيلها للوقوف على رأي العمال والفلاحين والطلاب والاحياء ، والتي انتهت الى اتصالاته هو بهنري فروعون وفتي الدين الصلح وجوزف سكاف . فالجناح « الوطني » يخاف ، مثل الاجنحة الباقية ، من تنظيم الجماهير ، ولو علق وسام لينين .

ان التنظيمات الجماهيرية ، في امكان العمل ، والاحياء ، والمدارس والجامعات ، هي الجواب الوطني على محاولة البورجوازية اللبنانية ان تنظم استقلالها .



نشرت « الأخبار »  
الناطقة بلسان القيادة  
الانتهائية اليمنية للحزب  
« الشيعي » « اللبناني »  
تعليقا على مقال سابق في  
« الحرية » تناول  
التروتسكية .

ولما كان التعليق لم تصل غوانده  
الا لعدد ضئيل من قراء الجريدة  
الجهادية ، التي تحرر بواسطته  
سعمل في نشرات وكالتي ناس وتوفوسني  
نظميا واختيارا ، رأينا أن نضمم  
على قراء « الحرية » - الناطقة  
بلسان اليسار الصغير في نمشي  
«الأخبار»- هذا النص كاملا ، فيه  
تكثيف للترك الخبير الذي نتج بواسطته  
القيادة الانتهازية أمين « الجماهير »  
على الحقيقة والصدق .

« جماعة «الحرية» دخلوا مرحلة  
حديدة .

يقصد أن كان نشاطهم « النظري »  
منمركا في جمع ما كتبه ا مهمات  
الصحف المماثلة للحركة الشيوعية  
سبينة ام يسارية لالامبريس والتوفيل  
اوسبراتور والولوموند عن الاتحاد  
السوفياتي والحركة الشيوعية الماوية  
وقولية هذه المقالات في أسلوب اخر غير  
ناسمين أن يتسبوا الى عقيرياتهم  
الخطالة الجياشنة « غير الممثلة » ! فقد  
انقلوا الى نمط جديد في العمل هم  
النسخ الحرفي لما كتبه الجرائد  
والمجلات وما يحتويه خزائن المكتب  
القديمة .

وكيف كان ذلك كما كان يقول ديمية ؟  
نقد طلع علينا تصافو الحرية في  
عدهم الصادر بتاريخ ١٤ - ٩ -  
١٩٧٠ رقم ٥٢٢ بمقال « التروتسكية  
مرض الساتلية الانتهازى » المقصد  
منه تبرئة انفسهم من تهمة الانتماء  
الى التنظيمات التروتسكية .

ومن القبي الهادى في هذا المقال  
قرأت شيئا اعطينى اذ قضيت احدى  
مقرات المقال زعما بأن المالكين في  
الاتحاد السوفياتي الان هم ثوروشيلوف  
( توي عام ١٩٦٨ وكان مبعدا من  
السلطة قبل ذلك بكثير ) مولوتوف  
( نزيل المستشفى الان ومبعد من  
السلطة منذ ١٩٥٦ ) كيروف ( توي عام  
١٩٣٤ ) وجدانوف ( توي عام ١٩٤٨ ) .  
وهذه هي الفترة كما وردت في عدد  
« الحرية » حول المقال الاتف الفكر :

« وخلال الماكتات استمكنت اعادة  
النظر في تاريخ الثورة الروسية  
البشنية فحفزت ادوار كابلها ونفتت  
ادوار اخرى فاذا بروتوسكي وهو احد  
مسؤولي اللجنة العسكرية التي نظمت  
الاستيلاء على السلطة والمسؤول الاول  
عن ديبلوماسية الثورة ( مفاوضات  
برست - ليتوفسك ) ومؤسس الجيش  
الامير ، فاذا به شخص ثانوي لا يدخل  
بنينا بفثال على المسرح « ابطل » هم  
ورجدانوف . ومن باب الصدفة بالطبع  
أن يكون هؤلاء « ابطل » هم حكم  
اليوم » !

هل يمكن أن تصل المساذجة باحد  
« جهابة » اليسار الصغير الى حد أن  
لا يعرف أن ثوروشيلوف وكيروف  
ورجدانوف قد ماتوا وشيعوا مونا . أم  
أن القضية قضية نسخ حرفي عن اد  
الكتب القديمة المماثلة للحركة الشيوعية  
كتب قبل عام ١٩٢٤ ( مسنة وفسة  
كيروف ) لم ينته ناسفه وهو ينسخ  
الى هذا الخطا الناشء عن اختلاف  
التواريخ ؟

يا نساخو الحرية.. لحد هونوبس. «

## حملة ارهاب واعتقالات في عُمَمان

الداخل وقد تخرج من الكلية العسكرية  
في بغداد ) ، بالإضافة الى احمد  
الريسي من الكويت ، عبد الكريم علي ،  
سالم ناصر ، ناصر منصور ، محمد  
عدي البطاشي ، سعود السامي .  
وجميع هؤلاء المعتقلين يحتوهم سجن  
كوت الجلالى (باسنيل عمان الحرجى).  
اما الاجهزة المصرية « المتجنية » التي  
تدير هذا السجن وعشرات مثله في  
البحرين وغيرها فهي الاستخبارات  
التي تعمل بتسيق مع الخابرات

المركزية الاميركية ، حيث تشرف على  
التخطيط والتنفيذ في منطقة الخليج  
العربي بأكملها ، والمعرف أن من  
ضمن مهام الاتحاد الزعج انشلاء هو  
« حياية الحققة من تأثير الشيوعية »  
كما تقول بوضوح اوساط حكما  
الامارات . الا ان الذي لا تريد ذكره  
هذه الاوساط هو أن الاتحاد سيقوم  
اصلا ليجي الاستخبارات النفطية ،  
ويؤمن عملية تصدير رؤوس الاموال  
المالية للمنطقة من ناحية، واستقرارها  
كمركز اتصال عالمي ، تلقني فيه شبكة  
خطوط تجارية عالمية من ناحية ثانية .  
وهو الامر الذي يقق عتبة في وجهه  
وضع الجماهير الثوري الذي تحاول  
اجهزة الحكومات العميلة في المنطقة  
تكثيف وترويضه لصلحتها . ومن أجل  
ذلك استخمدت هذه الاجهزة وسائل  
عديدة كان من بينها محاولة تحقيق نوع  
من الانفراج السياسي في بعض المناطق  
بشكل يحرض على عدم حدوثاي انقطاع  
في السلطة . ولكن هذا الانفراج لم  
ينع تلك الاجهزة من العودة سريعا  
الى أسلوب القمعوالارهاب عندما كانت  
تدس بأن التحرك الجماهيري غير قابل  
للاحتصاص من خلال بعض الاجراءات  
ذات المظهر « الديمقراطية » الخادع .

الوطنسي .  
وبعد اشتعال الثورة في عمان ،  
واستشهاد ثلاثة من الشباب الماقتل  
رهم : الشهيد جيمعة ثنيان ( راشد )  
والشهيد علي هاشم ( خالد ) ، والشهيد  
راشد عبد الله ( عبد الله محمد ) ،  
شنت السلطة القابوسية حملة  
اعتقالات تناولت عشرات المواطنين  
ومن ضمنهم : احمد هيدان ( بحراني  
الجنسية ) يحيى حيد ( من عمان

## الحاشية تتكلم

معقدا .  
حسن مشرفية :  
س - من المعروف أن النظام القائم  
هو الذي أتى بكم الى الحكم فهل أنتم  
مع النظام ام ضد القمام ؟  
ج - الكلام عن النظام  
كلام مبهم .. النظام لا يتغير  
الا بمضمونه، ولا يمكن أن يتغير  
هذا المضمون بالتفرض من الخارج  
بل بالعمل من الداخل .  
جميل كبي :  
س - انتم الشباب الذين أتى بكم  
النظام الى سدة الحكم ، ما هو موقفكم  
من النظام ؟  
ج - بما أن ثورة -النظام-  
هي ثورة من فوق كما قال  
الرئيس سلام ، وليست ثورة  
من تحت ، فإن هذا يعني أن  
النظام ارتقى الى أعلى مراتب  
الارتقاء .

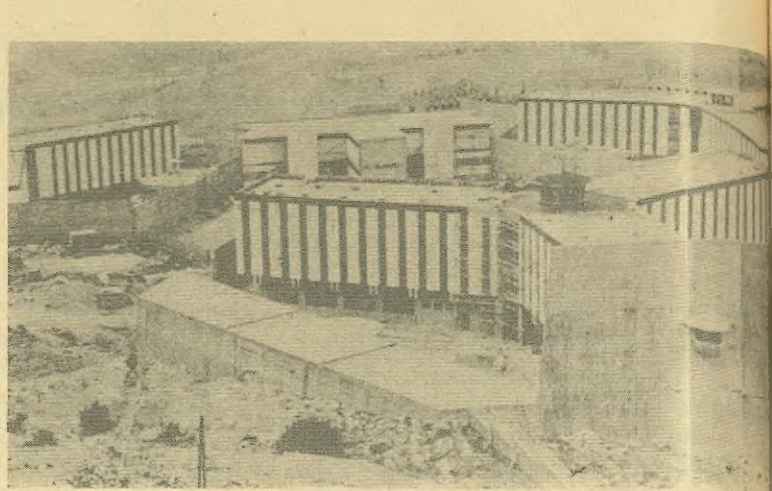
الفرنية ؟  
س - هل كان لك اي نشاط سياسي  
قبل أن تصبح وزيرا ؟  
ج - كنت اتابع بنوع  
خاص الجنرال ديفول ، واعتبرته  
آخر محاولة لتفخ روح جديدة  
في الحضارة اللاتينية . وأمل  
أن تكون هذه الروح كاثية ..

تناولت حملات الاعتقال  
التي تشنها « حكيم  
قابوس » كل مواطن من  
الممكن الاستيلاء فيه . وقد  
جاء تصريح « طارق »  
- رئيس الوزراء -  
لوكلية « رويتر » ، كما  
لو كان يدلل على ضعف  
الحكم من الناحية  
السياسية .

ففي غيرة تصريحاته قال مندوب  
الوكالة بان الحكومة « قد تفكر في  
أسلوب سياسي للوصول الى نوار  
الجبهة » ، ويبدو أنه يقصد بالاسلوب  
السياسي ارسال الجواسيس لفسرب  
الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي  
المحل ، ثم يضيف مؤكدا بأن الخزانة  
في جانبها الاظم ، ذهب الى القوات  
السلحة .. طبما هذا هو الاسلوب  
الوحيد الذي يستطيع التماطفيه افعال  
طارق - وهو الشهور لدى كل  
العمانيين بأنه قاد ، وبرفقة ضباط  
انجليز ، الحملة العسكرية التي احرقت  
معظم قرى الجبل الاخرى في عمان ،  
اiban ثورة ١٩٥٧ ، ثم خرج على انسر  
خلاف مع اخيه السلطان السابق ،  
لينصب نفسه بكل بساطة زعيما للممل  
الوطنسي .

وبعد اشتعال الثورة في عمان ،  
واستشهاد ثلاثة من الشباب الماقتل  
رهم : الشهيد جيمعة ثنيان ( راشد )  
والشهيد علي هاشم ( خالد ) ، والشهيد  
راشد عبد الله ( عبد الله محمد ) ،  
شنت السلطة القابوسية حملة  
اعتقالات تناولت عشرات المواطنين  
ومن ضمنهم : احمد هيدان ( بحراني  
الجنسية ) يحيى حيد ( من عمان

### دولة الفضائح في السجن الحديث



في الحديث التلفزيوني الذي ادلى بهه رئيس  
مجلس الوزراء ، صائب سلام ، عشية الخميس  
في ٢٩ - ١٠ - ١٩٧٠ كشف عن فضيحة رابعة،  
في مسلسل الفضائح المعروض الان على الراي  
العامي في لبنان . والفضيحة، كما ذكر رئيس الحكومة،  
تتعلق ببناء السجن الحديث .

فالتقدير الاول لتقنات بناء السجن كان ٦ ملايين ليرة ، اما اليوم تقصد  
ارتفعت قيمة التقنات الى ٢٢ مليون ليرة .

( ليست هذه هي المرة الاولى التي تحصل فيها مثل هذه الفروقات فسي  
الاسمار . وقد ذكرنا في مكان اخر من هذا العدد نماذج عن قسرات في  
الاسعار الاترافية لبعض الاشغال في احد الالتزامات التي جرى تنفيذها في  
مبنى مجلس النواب ) .

اذا كان رئيس الحكومة قد تكلم عن فضيحة السجن الحديث ، فمن حقا  
ان نستفسر من دولته عن ايها كان يتكلم : السجن الحديث لرجال ام  
السجن الحديث للنساء ؟ فكلاهما فضيحة . وقد كان مسرح هاتيين  
الفضيحتين رومية - القن حيث يبنى هذان السجنان .

السجنان الحديثان بدأت قصتهما عام ١٩٦٢ . اذ رسا التزام سجن  
الرجال على المتعهد محمد رعد . والتمم السجن الاخر المتعهد عوني الاحدب .  
وكان من القروض ان يفرغ المتعهد الاول من البناء في اواسط عام ٦٥  
لقاء مبلغ ثمانية ملايين ليرة الا ان المبلغ ما لبث ان قفز الى عشرة ملايين  
ليرة . رغم ذلك فإن السجن لم يبن . تسخروا المقد وصالحو المتعهد . على  
ماذا ؟ . على عدم تنفيذة لاشغال السجن واعطوه مبلغ خمسة ملايين  
ليرة . وهكذا بقي الرجال بلا سجن . فاعادوا تزيم السجن للاسراع في بناء  
سجن لهم . ومعلوماتنا ان الرجال مازالوا بلاسجن .

اما النساء فلم يكن احسن حالا من الرجال . سجنهن كان من نصيب المتعهد  
عوني الاحدب وكان من القروض ان تنتهي الاشغال عام ٦٤ اي من سبت  
سنوات كان من القروض أن يكون النساء قد قعدن في سجنهن الحديث  
بطرزن ، ويحكى الكايبا . ولكن السيد عوني الاحدب لم يكن على عجلة من  
امره . لم ينفذ . فصالحوه هو الافرواعطوه نصيبه من الصفقة . وانصرف،  
ليفسح في المجال امام غيره .

منذ سبع سنوات بدأت قصة السجن الحديث . بدأت ببغلم سنة ملايين  
ليرة ، وتضي القصة في طريقها نحو كها الايدي والوثائق والخرائط  
والكتشوفات والحوالات .. لتصل الى العام ١٩٧٠ وقد وصل المبلغ الى ٢٢  
مليون ليرة ، كما يقول رئيس الحكومة.

وللوهلة الاولى تسالل التتبع لسبل الفضائح عما اذا كان دولته  
يدري وهو يتحدث عن فضيحة السجن الحديث عائلة شقيقه مالك سلام بها ،  
ام انه قد تسرع بالحكي وتجعل فيه ؟

الا انه حين انبرى مالك سلام ، بصفته رئيس مجلس تنفيذ المشاريع  
الانشائية الذي يتولى امر السجن الحديث ، للرد على اتهامات رئيس  
الحكومة ربط القاس بين اثاره الفضيحة وبين الخلافات « السياسية » القديمة  
بين الشقيقين والتي من بين عواملها مصاهرة الاخير لال كرامي ؟؟

## النظام الاردني يقطف ثمار الانفاقات حكومة وصفي التل استقرار للحكم العسكري الذي نفذ المؤامرة

التي مهدت بها السلطة الاردنية للجزرة  
الاخيرة خلال الاشهر التي سبقت  
تنفيذها .  
تلقد شهد الاسبوع الفائت سلسلة  
من حوادث التحرش بالمقاومة واستنزائها  
في عمان وايرد وغيرها ، وقد سقط  
بنيتجها عدد من الشهداء والجرحى .  
وقد كشفت مذكرة اللجنة المركزية  
لنظمة التحرير الفلسطينية وقائع  
سياسة الاستنزاف التي تمارسها  
السلطة فأوردت مجموعة الحقائق  
التالية :

١ - تلان اللجنة المركزية لنظمة  
التحرير الفلسطينية ان القديسر  
الاستثنائية ( الاحكام العرفية ومنع  
التجول والقبود المفروضة على حركة  
السير ) لا تزال نافذة وان الجيش  
حافظ على مراكز مراقبة خاصة على  
مداخل عمان .

٢ - لا يزال الجيش الاردني يحتل  
مدينة الزرقاء .  
٣ - تقم وحدات من الجيش بين  
وقت واخر جواجز على طريق عمان -  
الزرقاء ونوقف السيارات ونفتشها  
وتصادرها احيانا .

٤ - في شمال البلاد وجنوبها  
يعترض الجيش تحركات الفدائيين  
ويمنعهم من العودة الى قواعدهم .  
٥ - لم يفرج عن جميع السجاء  
كما ان عمليات توقيف جديدة قد نعت .

السلطة .  
واذا كانت بعض الدوائر العربية  
الرسمية ( القاهرة ) قد اطلقت تليحات  
يفهم منها احتجاج ضمني على الجيء  
بوصني التل الى الحكم ، فإن هذه  
التليحات المخولة لن تؤثر في تليل او  
كثير على مواقع الذين يسكنون مقاليد  
الجزرة . خاللتظام الاردني يقطف الان  
ثمار العون الذي تلقاه من الحكام  
الذين سارعوا « لوضع الامور فسي  
نصايبها » ! وليس يجدي الان احتجاج  
مبطن او سافر من هذه الدولة العربية  
او تلك ، فالنظام الاردني انما يضرب  
اساسا بسيف الوضع العربي الرسمي،  
وهو يضي في تحركاته مطمنا الى بقاءه  
في « الصف العربي » من فوق كل  
اعتبارات !

عودة الى سياسة الاستنزاف  
واذا كان مجرد تصيب وصفي التل  
رئيسا لحكومة جديدة يكفي وحده لكشف  
الوجهة السياسية المماة للنظام الاردني  
في علاقته بالمقاومة الفلسطينية خلال  
المرحلة المقبلة ، فإن الاحداث التي  
رافقت هذا التصيب قد أتت تصدد  
بسرعة الاسلوب الذي يبدو أن الحكم  
الجديد سوف يتبعه في تصديه للعمل  
الفدائي . وهو أسلوب ليس جديدا  
بل شكل استنفاا لسياسة الاستنزاف  
الدائم لقوى المقاومة ، وهي السياسة

تعقيد المفاوضات الدائرة انذاك .  
خصوصا وان مؤثر القاهرة قد  
تبنى - بصيغة منلممة - اقتراحا  
يقول باعادة الوضع السياسي الى  
طبيعته وتشكيل حكومة جديدة مبنية  
« تبعت الطائفية في النفوس » ! ومن  
هنا كان على الملك أن ينظر وضع  
« الاتفاق التفهذي العام » في عمان  
ويحضور القايهي الاذغم ثانيا ، كي  
ينقل ثالما الى تشكيل حكومة لا هي  
مدنية ولا يمكن أن « تبعت الطائفية في  
اي نفس » !

٤ - وهكذا أتت الحكومة الجديدة  
استنراا للحكم العسكري الفاشسي  
العمل الذي نفذ الجزيرة الدموية ضد  
حركة المقاومة الفلسطينية . فوجدود  
وصفي التل ( وهو الضابط البريطاني  
المقديم ) على رأسها ، واستمرار  
المرائر الوزارية المماة بيد العسكريين  
الذين حكموا ايام الجزيرة ، والجيء  
بوزراء جدد « مجهولين » ليسوا اكثر  
من حاشية تابعة لوصفي القتل -  
ذلك كله كشف بوضوح هوية الحكومة  
منذ اللحظة الاولى لتشكيلها . وقد  
تحدثت انباء عمان هذا الاسبوع عن  
صراعات سبقت تشكيل الحكومة  
الاردنية الجديدة تقلب في نهايتها  
التكثل العسكري الذي تحمل مسؤولية  
الجزرة والذي يقضي الان على زمام

الداود لا يتولون في الواقع ادوارا  
فعلية وان قيادة اركان الحرب المشرفة  
على الجزيرة كانت بيد مجموعة تدبر  
العمليات من خلف الستار وعلى رأسها  
وصفي التل .

٣ - ويبدو أن الدور الذي لعبته  
قيادة اركان الحرب هذه في عملية  
التصفية ، كان مقبدة لتحويلها بعدد  
التصفين حكومة ظل فعلية الى حكومة  
علنية « شرعية » تتابع من على مقاعد  
الحكم ما كانت قد باشرت به وهي  
تعب دورها من خلف هذه المقاعد .  
وكان واضحا أن وصفي التل هو المرشح  
الرئيسي لقولي المسؤولية الرسمية

هذه المرة . اما السؤال عن سببناخر  
الملك حسين في تشكيل وزارته الجديدة  
برئاسة وصفي التل حتى الاسبوع  
الماضي ، فالجواب عليه ان النظام  
الاردني كان بحاجة - بعد الجزيرة -  
الى فترة من « التمايل » مع الوضع  
العربي الرسمي ومع حركة المقاومة  
من أجل قطف الثمار السياسية للجزرة  
على شكل اتفاقات تكبل المقاومة  
الفلسطينية بالقيد من ناحية ونتيج  
له حرية الحركة من ناحية ثانية . ولم  
يكن باستطاعة الملك حسين أن يكشف،  
في اطار لقاء الملك والرؤساء العرب  
وخلال الاتصالات الاولى مع المقاومة  
في القاهرة ، عن نوع الحكومة التي  
ينوي تأنيها لان ذلك كان من شأنه

أنت الاحداث التي  
شهدتها عمان في الاسبوع  
الفائت تحدد الوجهة  
السياسية المماة للنظام  
الاردني في علاقته بالمقاومة  
الفلسطينية خلال المرحلة  
المقبلة .

لقد كان لهذه الاحداث محوران :  
الاول اعادة تنظيم اوضاع الحكم  
بشكل وزارة جديدة قادرة على  
متابعة التصدي لحركة المقاومة ،  
والثاني استئناف سياسة الاستنزاف  
الدائم لقوى المقاومة في عمليات  
تحرش يومية ترهقها وتضعها في موقف  
دفاعي على الدوام .

لماذا .. وصفي التل ؟  
لم يكن من قبيل المصادفة أن تشكل  
الحكومة الاردنية الجديدة برئاسة  
وصفي التل وليس برئاسة غيره من  
الذين يخبرهم الملك حسين لقل هذه  
الظروف . « فايزات » التي يخض  
بها وصفي التل والادوار التي لعبها  
في تاريخ الاردن واخرها دوره فسي  
مجزرة التصفية التي نفتت ضد العمل  
الفدائي قبل اسابيع ، كل ذلك يجعل  
منه الرجل المناسب لتنفيذ سياسة  
النظام الاردني في المرحلة المراهنة .

١ - فوصفي التل يلعب اصلا دور  
الرجل الاول ضمن المجموعة التي  
استنفرتها الملك حسين ووضع في يدها  
مقاليد السلطة الحقيقية قبيل أن  
يأشر حملته العسكرية الاخيرة على  
العمل الفدائي . وهذه المجموعة  
يشدها ولاه قديم للعرش الهاشمي  
ويجمع بين افرادها تاريخ مشترك  
طويل من العمالة للاستعمار البريطاني.  
وهو تاريخ كان يجعلها مهابة دائما للعب  
الادوار الحاسمة في تنفيذ سياسات  
القمع والتصفية للحركة الوطنية  
خصوصا عندما تكون هذه السياسات  
مرتبطة بمؤامرات خارجية ذات ابعاد  
دولية لا تقتصر على الاردن وحده بل  
تناول المنطقة العربية أيضا .

٢ - ورغم أنه لم يوكل لوصفي  
التل خلال الجزيرة الدموية الاخيرة  
التي نفتت ضد المقاومة منصب رسمي  
مكتشوف ، فإنه كان يتولى من وراء  
الستار قيادة العمليات العسكرية التي  
فاقت في عنفها كل اساليب القمع التي  
مارسها النظام الاردني في تاريخه  
الطويل . وحين بدأت الصدامات  
استعداد وصفي التل وضعه الاصلي  
كضابط قديم في الجيش البريطاني  
فارندى بلاية العسكرية ونزل الى  
اليدان ليشراف بنفسه على اعمال  
القصف ضد المخيمات والرباط امام  
« قصر الحجر » لجهانته من أي هجوم  
طاري . وقد كان واضحا للذين  
عاشوا ايام الحركة العربية في الاردن  
أن الكثيرين ممن نصبوا وزرا في حكومة

## إضراب عمال شركة المصنوعات الخفيفة

الادارة والمعال وخرجت بموقف متخاذل  
كانت قايها من ورائه تبيع الاضراب  
بحجة ان الوزارة وزارة جديدة ولي  
البلاد عهد جديد لا يجوز احراجا !!

الى مفاوضات ثانية مع وزارة العمل  
والشؤون الاجتماعية ومع مديرها  
بالمآلات الذي أكثر عليهم أي حق من  
حقوقهم وطلب اليهم العودة الى عملهم  
دون أي قيد أو شرط . وفي المقابل مع  
الادر تدخل الموظف في وزارة العمل  
والشؤون الاجتماعية ولم يفرسب التفت  
الى مدير الشركة فريد حموي قائلا :  
« اصرفهم كما تحب ولا حول عليك وانسا  
ادبر لك ١٨٠ عاملا غيرهم » ! وانفضى  
الاجتماع دون الوصول الى حل .

وتقوم في اوساط العمال اليوم دعوة  
لنأسيس لجنة تحضيرية تعمل بشكل  
منفصل عن نقابة عمال الميكانيك  
وتتولى تنظيم العمال لكتيبي عنهم مجلس  
خاص يقوم هو بتنظيمهم وتنظيم نشاطهم  
من أجل الحصول على حقوقهم .

المجموعات التي بدأت عملها قبل  
عام ١٩٦٥ لان الشركة عمدت  
الى تسجيل العمال الذين

### بلدية طرابلس تصرف عمال الحدائق

صباح الارباء الماضي استفاق حوالي اربعمون عاملا في حدائق بلدية  
طرابلس على قرار بفصلهم من العمل طوال فصل الشتاء . وحجة المجلس  
البلدي في ذلك أن الخزانة لا تتحمل !

ويبدو ان الميزانية مزاجها الذي يختلف باختلاف انواع التقنات .  
نهي تتحمل مثلا المصاريف النظورة وغير النظورة لد السجاء العجبي في مكاتب  
الرؤساء وصرف الميزين الدائم للسيارات الخاصة تامينا للراحة . كما أن الميزانية  
لا تبدو مهتمة بحصول الضراب من كبار المراسميين الخلفاء ، فلهؤلاء  
كانتهم التي لا يجوز التعرض لها !  
وقد تجهير العمال المصروفون امامدار البلدية للاحتجاج على الاجراء المخذ  
بعتهم فاذا بهم امام خطبة فصيحمة القاها موظف كبير تؤكد على « ضرورة  
تطبيق القوانين حفاظا على اموال الشعب » !! ولكن العمال « عجزوا »  
عن فهم القوانين والحفاظ على اموال الشعب بالطريقة التي يفهمها سيادة  
الموظف الكبير . فازدادوا اصرارا على حقهم . وقد حضرت مجموعة منهم  
الى بيروت وتظاهرت تحت لافتات تدموالى التضامن مع العمال وتحصيل  
حقوقهم .

اضرب عمال شركة المصنوعات  
الخفيفة الحديثة في حارة حريك لمدة  
اربعة ايام احتجاجا على تلوث المياه  
بالمزوت وانقطاعها بشكل متكرر ،  
ويسبب اجبار الشركة لهم على القيام  
بمهمة تنظيف المراحيض ونقل الاوساخ  
من كافة اقسام الشركة . وذلك  
بالاضافة الى المعاملة السيئة التي  
يلقونها من الادارة بواسطة محاسبها  
من المراقبين ، الذين يصرفون مهمهم  
تصرفات اقلمها الشتم والخراب احيانا .  
وكان اخر ملل على سوء هذه المعاملة  
تقصية العامل قاسم زينون الذي ضرب  
من قبل احد مديري الشركة ( فريسد  
حموي ) لانه طالب بماء للشرب بحجة  
أن « العمل قبل الماء » ، وقد نظرت  
تقصية هذا العامل بعد تضامن زفائه  
معه . وقد اثار العمال اثناء اضرابهم  
تقصية الزواب التي تدفعها اضرابهم  
بعد حسم ايام الاحاد فيها كما اثاروا  
مسألة ابقاء الزواب كما هي اي  
ضمن حدود الحد الأدنى رغم مرور ٦  
سنوات وعشر سنوات على بدء عملهم  
في الشركة . وبطالب العمال بتسجيل

مكاتب  
الادارة  
والنحرير

شارع الحمصاني ، منفرد من شاعري بشارة الخوري وعمر بن الخطاب  
منظمة المصارف - محله راس النبع - بنايه فؤاد دروش  
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ - بيروت - لبنان

منبر الادارة  
ياسر نعمه

الاردن - سوريا - العراق ٢٥ ل.ل  
ج. ع. م. - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - ج. ي. ج. ش.  
البحرين - السعودية - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - ج. ي. ج. ش.  
الكويت - الخليج العربي - السودان - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - ج. ي. ج. ش.

صاحب الامياز  
محسن ابراهيم

المدير المسؤول  
حسن فخر

الخبره

الاشتراكات :  
الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل  
المؤتمرات والندوات الرسمية ٥ ل.ل  
للطلاب والعمال ١٥ ل.ل



أجرى الحديث  
العفيف  
الأخضر

# حديث مع شوري مغربي حول مميزات الوضع الراهن في المغرب

الآخرة كانت احتجاجا من العمال على الصنع والجلد بالسياط . وقد جرت هذه الاضرابات في معمل « ليدامو » بناحية القمار الذي انتقل للدولة ويشرف عليه - الوزير - الممل عبد الله أبو طالب وزير الخارجية . وفي معمل « فيل روك » بالرباط الذي يشرف عليه الأمير عبد الله ، نذكر عرضا أن الوضع العمالي المغربي الوضع الراهن للعلاقات الطبقية في المغرب : نشأت البروليتاريا والحركة النقابية وطبيعة التحالف الطبقي السائد . وفي الثانية يتحدث من دور الحركة الطلابية وعن انعكاس مجموع التناقضات الشعبية على التحالف الطبقي السائد وسياساته الراحة والحيلة .

يتضمن هذا الحديث الذي أجراه العفيف الأخضر « للحرية » مع رفيق ثوري مغربي ، مجموعة آراء وتحليلات تلقي ضوءا على الوضع السياسي الراهن في المغرب . ونظرا لطول الحديث - وأهميته - نشره « الحرية » على حثتين ، في الأولى يتناول الشوري المغربي الوضع الراهن للعلاقات الطبقية في المغرب : نشأت البروليتاريا والحركة النقابية وطبيعة التحالف الطبقي السائد . وفي الثانية يتحدث من دور الحركة الطلابية وعن انعكاس مجموع التناقضات الشعبية على التحالف الطبقي السائد وسياساته الراحة والحيلة .

« الحرية »

هذا الحديث أجريه في غضون الأسابيع الماضية مع رفيق ثوري مغربي . وهو يعطي للقارئ العربي لوحة متكاملة عن النهوض العموي للحركة الجماهيرية في المغرب .. وعن أكتناف الانفجار في بلد تستطيع ثورة شعبية ملحة فيه أن تكون نقطة انطلاق لتغيير الأوضاع المتخلفة في اقطار المغرب العربي كله التي تمر جميعا بأزمة نظام طاغية .

س - ماذا يميز الوضع الراهن للعلاقات الطبقية بالمغرب ؟

ج : الميزة الأساسية هي أنه بعد مرحلة كاملة من الركود امتدت من ٢٢ مارس ( آذار ) ٦٥ إلى ٧٠ بدأت القضاات الجماهيرية من مجموع الطبقات الثورية تتصاعد : من البروليتاريا خاصة في قطاع النسيج ، من الفلاحين الفقراء المراكشيين ومن البروجوارية الصغيرة . طبيعة وإبعاد هذه التناقضات تختلف ، كما سنرى ، حسب الهوية السياسية لكل طبقة .

## البروليتاريا تناضل ضد الاضطهاد

في الطبقة العاملة المغربيةطعامان حساسان :

أ - قطاع بروليتاريي الخاجم - الدافع الجوهري لهذه التناقضات هو الفقر الذي يهدد المأمن - إسماع المأمن وخاصة الخماس المنخفضة غالبا . ولهذا فإن البروجوارية البروقراطية والراسمال الاستعماري الجديد الأميركي بالتحديد خفضا توظيفاتها في هذا القطاع . وترتب من ذلك طرد العمال خصوصا في معمل الرصاص بـ « اهولي » ، في قلب الأطلس المتوسط ، وهو معاش بالفلاحين . لقد تجاوب الفلاحون عفويا مع اضرابات عمال المعمل .

ب - قطاع النسيج ، هذا القطاع تسيطر عليه البروجوارية الوطنية أساسا بروجوارية حزب الاستقلال . لأنه الآن ، بفضل سياسة تدخل دولة الصنن الثاني في الإنتاج من نسي فانيته الى ملكية الدولة . تقسيم المعمل الدولي يترك للدول المتخلفة القصص نسي النسيج . وهكذا أصبحت الدولة ميسسورا مباشرا لهذا القطاع لعلاقاته بالاستعمار . منذ سيطرة الدولة عليه فرضت سياسة معادية بشراسة للمعالم : تخفيض الأجور ، تكثيف وتائر العمل الشاق ، سوء المعاملة والاضرابات

من الموظفين في جهاز الدولة البوليسية . ويسمح لهم بالتفرغ وتنفذ لهم مرتباتهم .. لكن باي ثمن ! ولهذا فإن العمال غالبا لا يسمحون لهذا الاتحاد قولا ، وهم يخوضون اضرابات عفوية لا تشرف عليها المنظمات ، منتمدة على أوامر النقابة ، وعلى التقسيم البروجوازي ، القبول من البروقراطية القابلية ، بين المصالح اليومية والمصالح القارية للطبقة العاملة ، وبين نشاطها السياسي ونشاطها الاقتصادي . الخاصة الميزة للقيادة القابلية البروقراطية الراحة هي الحد من المياجير العمالية ومقاومة ردود فعلها العموية .

## لماذا انتفاضات الفلاحين ؟

س - هل تستطيعون رسم لوحة

مماثلة للمسألة الزراعية ؟ ج : في سبيل فهم العناصر المكونة للمسألة الزراعية فهما تاريخيا صحيحا يجب عرضها من خلال حركة كونها التاريخي .. لكن ذلك يضيغ من نطاق هذا الحديث . وستدرك ذلك في تحليل طبقي شامل سنصدره قريبا . لكن لا بد من الإشارة المأبرة الى بعض المعطيات الأولية : من اصل ١٤ مليون مغربي يوجد ٩ ملايين من الفلاحين . وهم يتقاسمون مع مليون من الفئات الاجتماعية الريفية ٢٠ باقة من الدخل القومي .

منهم ٤ ملايين من الفلاحين المدمجين . والدخل السنوي للفلاح المغربي خاصة سكان المناطق الريفية والجبيلة لا يتجاوز ٢٠٠ فرنك سنويا . بينما دخل الفرد من الطبقات المالكة الكبرى يتجاوز ٧٠٠٠ فرنك . وتأتي الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتجعل وضع الفلاح لا يطاق . مثلا الرسوم على السكر الذي يمثل ٥٠ باقة من استهلاك العمال والفلاحين أكثر من مليون عامل من السكان القادرين على العمل . أكثرهم من البروليتاريا الزراعية .. التي تستورد منها الخاخم الفرنسية سنويا عشرات الألوف .. بطريقة تميد للذاكرة كيف كان الفلاحون يستوردون العبيد الأفارقة : مغاضلي هذين الحزبين : جمع ماساعدات مالية للعمال المخربين - أمما حزب الاستقلال فقد حاول عبر صحافته احتواء نقضات العمال بوسائل سهلة : نشر رسائل المساندة والدمم الكفطي لا غير .

## لماذا انتفاضات الفلاحين ؟

س - هل تستطيعون رسم لوحة



الملك الحسن .. من الفلحي

من التناقض بين علاقات الإنتاج والحاجة الى تطوير الإنتاج بدأت العلاقات الانتاجية تتحطم .. وعلى انقاضها ظهرت طبقة من كبار المالكين المصريين ما زالت محدودة . فالراضي المسترجعة من الفرنسيين بعد ٦٢ لم تعد الى الانتاجيين بل عادت الى الدولة التي تستغلها بواسطة مبرصفيها . كتيبة للتناقض بين الدولة والفلاحين الفقراء اخضت ظاهرة الخماس . العملية التي ادت الى ذلك هو أن الفلاح الصغير لم يعد قادرا عسلى استخدام الخماس الا اذا كان غير مدينوينيك هكتارات على الأقل . ولا يستطيع الفلاح الصغير الذين دائما للدولة يقترض الجيوب والمدين دائما للقطاعي - المرابي يقترض الربا ، أن لا يكون مدينا .

هكذا انتهى الخماس كظاهرة قطاعية محضة وعرفسه عند الفلاحين الفقراء ، الكراي : في موسم القرض او في المراحل الأساسية من العام الزراعي يستاجر الفلاح احدا يساعده على حرك الأرض مقابل نقود لا مقابل حبوب . الكراي هو مرحلة انتقالية بين الخماس والعمال الزراعي الدائم .

أ - يستطيع الانسان أن يشك بوجود الانتاج حاليا بالمغرب . إذ نمط الإنتاج القطاعي بالمعنى التاريخي يتميز أساسا بتفقد السوق الوطنية الواحدة . وربما كان أقل خطأ استعمال نمط الملكية العنصرية التقليدية . لكي لم اعمل نللك لأن دوري الأساسي في هذا الحديث هو تسجيل آراء الثوري المغربي .

لقد بدأت تظهر علاقات رأسمالية في أضراره المغربية .. أحفلها المخطط الثلاثي ثم على نحو أكثر حسما الخماسي . هذه العلاقات الرأسمالية هي ، بالإضافة الى عجز العلاقات القطاعية ، أعزاز لخضوط السوق الرأسمالية : الإمبريالية التي تقترض الحكم تريد التعامل مع رأسمالية زراعية عصرية .

لقد دشنت سياسة التخطيط الفلاحي صعود الطبقة البروقراطية الى مسرح التاريخ .

قبل ٦٢ حاول النظام مساعدة القطاعيين على التحول الى رأسمالين فأسس عدة مؤسسات أهمها مكتب الري . لكن التجربة فشلت لأن الشكل المطروح لم يكن يتطلب حلا جزئيا بل حلا شاملا . ولأن أزمة الانتاج في الأردن وموتة عبد الناصر اجتياز مرحلة الانتقال الى الرأسمالية كانت حادة وشاملة . وأصبح واضحا للحسن الثاني أن المسألة ليست مسألة تدابير إدارية بل مسألة ما هي الطبقة التي يجب أن تحكم المغرب . هكذا ظهرت مع المخطط الثلاثي ( ١٩٦٦ ) البروجوازية البروقراطية التي اخضت عددا من التدابير : اقامة السدود ، القروض الفلاحية وقانون الاستثمارات الزراعية . وبكلمة يمكن تلخيص سياسة الحكم :

١ - توسيع الاستثمارات ( مشروع احياء مليون هكتار ) . ٢ - رفع الإنتاج . وهذا يتطلب أن يصبح نمط الإنتاج مختلفا نوعيا . منع النقيب وأصبح اهيل الأرض جنة يعاقب عليها القانون بالانزعاج .

١ - توسيع الاستثمارات ( مشروع احياء مليون هكتار ) . ٢ - رفع الإنتاج . وهذا يتطلب أن يصبح نمط الإنتاج مختلفا نوعيا . منع النقيب وأصبح اهيل الأرض جنة يعاقب عليها القانون بالانزعاج .

تصبحت البروجوازية البروقراطية تدخل بشكل مباشر أساسا في قطاعي الزراعة التصديرية والزراعة الصناعية : في الحواشي والباوير او في زراعة القطن ، لأهمية صناعة النسيج ، وزراعة الشندر الأساسي لصناعة السكر .

هذه الأنواع الزراعية كلها عصرية وسطط انماط إنتاج عصرية : الات ، مياه ، مواد كيميائية ..

الفلاح الصغير عاجز عن الوفاء بهذه التطلعات . ولهذا فالزراعة المصرية ليست من ميدان الفلاحين الفقراء . ومن هنا بدأ الجؤهم قهرا من الخاطف الصالحة لزراعة ، هذه المنتجات الأساسية للفلاحة المغربية ، وانزعاج المالكهم بقوة القانون الذي هو ليس الا المصف البروجوازي مقتنا .

سياسة السلطة الطبقية في هذا المجال تتجلى بكامل الصفاة : بينما ترى أن دورها ، بسياسة السدود ومكاتب الاحياء الجبوي ، هو تربية الفلاحين الكبار خاصة ملاهي الشندر على تطوير اساليب استثماراتهم ، فإن دورها بالنسبة للفلاحين الفقراء هو الطرد والانزعاج .

حتى في قطاع الحبوب الذي كان المجال الأساسي للفلاحين المسفر اخضت عليه تجديبات أهمها التخطيط : تحديد كمية ونوعية الإنتاج لكل هكتار . واستعمال الري أصبح الزاميا . والتناقص المصيلة لذلك هي أن السلطة تنقلت مرة أخرى باجلد الفلاحين الصغار من اراضيهم نياية عن الفلاحين المصريين الكبار . الفطاء القانوني لميلية الانتزاع هو المخطط الذي يطيء للدولة حق انتزاع الملكية من الفلاحين الفقراء المأجرين ، فحما ، من تحقيق شروط المخطط الرأسمالي .

الأراضي المتزعة تعود ، في حالات فير نادرة ، الى الوزراء او الى الأمير عبد الله او الى الملك نفسه . وعموما تعود الى الدولة التي تديرها بواسطة « طبقة » الوكلاء الذين يميزون بالسرقة المنهجية .

— البقية على الصفحة ١٤ —

# نموذج عن أمانة الشيوعيين للحقيقة

عن الاجتماع الذي وصفته جريدة الأخبار بأنه « استثنائي هام » للجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني ، صدر تقرير يعالج الوضع العربي بعد مجازر الأردن وموتة عبد الناصر ويستعيد الأحداث التي سبقت هذين الحدثين : تقديم الولايات المتحدة الأميركية لما يسمى « الفصل المختلف الذي يبرز حولها » ( الأخبار ٢٥-١٠-١٩٧٠ )

تستعيد هذه الوثيقة - عبر معالمها لأحداث الأشهر الأخيرة - المواقف المعهودة للشيوعيين اللبنانيين من قضايا : المقاومة الفلسطينية - الأنظمة القمعية - تحركات الحل السياسي المتعلقة بالزراع العربي - الإسرائيلي ... من هنا عدم تميزها بالجدة مما ينفي ضرورة التوقف عند المسائل التي تثيرها .. لكن هذه الوثيقة من ناحية أخرى واحدة ، منطق الشيوعيين وطريقهم في معالجة القضايا ، رأينا ضرورة التعليق السريع عليه لأنه - عبر هذا التقرير - يقطع شوطا بعيدا في الدعاية السياسية وعدم الأمانة للحقيقة التي طالما جهد الشيوعيون « لإعادة الاعتبار إليها » !

يقوم هذا النطق على استعادة الحدث ( تقديم الجادة الأميركية مثلا ) ويعد ترتيب تفسيره من جديد ( افتراض أهداف محددة للمبادرة ) في سياق منطقي ( شكلي ) يحدد مقدمات مفترضة ( عدم القبول يعني كذا ! والواقعة تعني كذا ) يترتب عليها نتائج محتمة تقترض على القارئ فرضا ( ضرورة الموافقة ) . هذه الطريقة الشكلية في تفسير الأحداث وصيغاتها ، التي أقل ما يقال فيها أنها تجايب الأمانة السياسية لشيوعيين مفترضين تجاه جماهيرهم ، لا تواجه الحقيقة ( حقيقة القبول بالمبادرة الأميركية مثلا كتعبير عن سعي لحل تفرضه حدود المصالح الطبقية القائمة ) الا بقدر ما تكون طيبة للخضوع الى منطقها الخاص ( وهذا هو مضمون الانتهازية بالتحديد ) .

التقرير الصادر عن الاجتماع « الاستثنائي الهام » بصفتيه نموذج على هذا النطق ... سنتقني إيراد بعض الأمثلة :

يسوق التقرير اهدافا ومقاصد توختها البروليتاريا الأميركية ضد حركة التحرر العربية بتقديمها مشروع روجرز ، لا نقل غربة من التفسير الميكانيكي ( المبادرة كتعبير عن « حقائق القوة » ) . ما هي هذه الأهداف ؟ : إيقاف التطور على جبهة القناة - كسب الوقت - تعميق الخلاف في قلب حركة التحرر العربية - اعطاء القوة للرجعية العربية وعملاء البروليتاريا ( التي تنو وتتوطد » مع الانتصاف السوفياتي « القوة الطبيعية والأساسية نسي الحركة الثورية العاملة » - تعميق الانقسام بين الدول العربية في حال الموافقة .

كل هذه المقاصد الشريرة كانت تقف اذن وراء الهدف من تقديم الولايات المتحدة لمشروع

روجرز . سيدو مشروعا هكذا أن يتسائل القارئ : ولماذا وافقت مصر على هذه المبادرة الخبيثة ؟ وباتي الجواب - النتيجة : لأنه « في حال عدم موافقة الجمهورية العربية المتحدة على المبادرة فإن ذلك كان سيكون نقطة أساسية تستند اليها اميركا والصهيونية العالمية لظلم العرب بأنهم هم الذين يعوقون كل حل ، واتخاذ المبرر من ذلك لتقوية إسرائيل والقيام بواسطتها بمغامرات عسكرية ضد ج.ع.م خصوصا ضد البلدان العربية كلها » !

الانتماءيون العرب ما قبلوا بكل نتائج موافقتهم على المبادرة الأميركية الا لكي لا يظهر العرب « بأنهم هم الذين يعرقلون - حقيقة سمي الانتماءيون العرب وراء حل استسلامي يحفظ لهم مصالحهم الطبقية - بيد الشيوعيون ترتيب حقائقهم . ولن نقف عند تكبرهم ، وتقريهم قد دبح في أواسط تشرير الاول ، أن الإمبريالية الأميركية لم تنظر « البرر من ذلك ( عدم الموافقة ) لتقوية إسرائيل ... » ومدها بيزيد من الطائرات والذبابات ...

لا يتوقف التقرير عند دلالة القبول المصري - الأردني بالمبادرة الأميركية والصلبة المباشرة بين هذا القبول ومؤامرة السلطة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية . فهو عندما يتوقف مطولا عند « بعض النقاط الأساسية في تحديد المسؤوليات والنتائج التي استقرت عنها مجازر الأردن » لا يذكر كلمة واحدة من « مسؤولية » القبول بالتقترحات الأميركية في التهديد للجماز ... على العكس من ذلك فإن التقرير يأخذ على المقاومة تصديها لمشروع الأميركي ويعبره « تورطا » « نسي معركة جانبية خطيرة النتائج حول مشروع روجرز ! ودين ما يدعوه « أسوأ » مظهر هذا التصدي « في المظاهرات العزولة التي نظمتها ( المقاومة ) في عمان » !!

ويعتبر أخيرا أن هذه المواقف قد شكلت « عناصر سلبية » استفاد منها كل من اميركا وإسرائيل والرجعية العربية . كيف استفاد إسرائيل مثلا ؟ : « فإن إسرائيل التي ازعمجتها موافقة عبد الناصر على المبادرة الأميركية وعملت التناقضات بين اهزابها الحاكمة ، وجدت الترممة ، فيها بعدد ، واصطنعت المبررات للخروج من المأذات .. » وهو ما اعلمت المقاومة مرارا ( في الجلس الوطني الأخير ) أنه هدف نشالها الأساسي في هذه المرحلة ( تضليل المأذات ) .. أما أن يتم تجاهل مسؤوليات وكاملها القبول بالتقترحات الأميركية ) وقلب الحقائق رأسا على عقب ( التصدي لمشروع الأميركي ، تورط في معركة جانبية ) فهو بالفعل ما يستحق التساؤل عن الهدف منه : مجازرة موجة اعلامية مشحونة بأضاليل هيكل وأبواب بيروت المأجورة ؟ الدفاع عن دبلوماسية السوفيات وحلفائهم العرب باي ثمن حتى على حساب تمسكهم الجاهرين على الحقائق ؟ قناعات أمتهنا « العطنية » بروح من الأنظمة ؟ أم كل هذه الأمور مجتمعة ؟ ولكن اين الأمانة للحقيقة في كل هذا ؟

— البقية على الصفحة ١٤ —



# النظام يحاول الخروج من مأزق الضائع

## لماذا كشفوا فقط فضائح الصفقات مع فرنسا وسكتوا عن الصفقات مع امريكا وبريطانيا؟

اجواء العاصمة في هذه الايام عابئة بروائح فضائح النظام... لقد تفجرت كبة كبيرة منها دفعة واحدة وفي وقت واحد فصحبت حتى الروائح النبعثة من الحماير (الفلتانة) لبلدية بيروت (المنازة) .. وهذه الفضائح على ضخامتها ليست في الواقع سوى جزء بسيط من مئات الفضائح التي لا تزال مستورة والتي يحتاج كشفها الى فرص وميسرات مناسبة يلجا اليها اهل النظام في صراعهما الضاري فيما بينهم على السلطة والقوذ والنفاع، وتنافسهم الشديد على جني الارباح وتحقيق المغانم على حساب مصالح الجماهير الشعبية .

بالاتفاقات المعقودة مع المؤسسات الفرنسية الحكومية والخاصة بشأن توسيع مطار بيروت الدولي ، والكابل البحري بين بيروت ومارسيلييا ، وشراء شركة راديو اوريسان الفرنسية .

لقد احتفظ السيد ميشال المر بهذه المعلومات الخطيرة التي حصل عليها عندما كان وزيرا للبرق والبريد والهاتف ، طوال سنتين تقريبا الى ان قرر اخيرا - لاسباب لم يعلمها - الجرح بـ « اسرار الالهة » .

وتنكشف هذه الفضائح كما وردت على لسان الوزير السابق في جلستين متواليتين لمجلس النواب وكذلك في تصريحاته الصحفية بما يلي :

### الكابل البحري

بتاريخ ٤ نيسان ١٩٦٨ صدر عن البرلمان قانون بالسماح بإنشاء « شركة تطوير - المواصلات » مهمتها انشاء الكابل البحري بين بيروت ومارسيلييا واستثماره على ان تقوم الدولة بالمساهمة بنصف رأسمال الشركة ، وأن تكفل الدولة قسما من القروض التي تحصل عليها الشركة لتنفيذ المشروع لا يزيد عن ٢٠ مليون ليرة . وفي ١٤ ايلول ١٩٦٨ تم تأسيس الشركة برئاسة السيد جوزيف نجار الوزير السابق . وفي نفس اليوم وقعت الشركة اتفاقا مع الملتزم وهو شركة فرنسية ، لتنفيذ المشروع بمبلغ ٥٥ مليون ليرة والزمّت الشركة الحكومة اللبنانية بكفالة المبلغ بكامله اي بزيادة قدرها ٢٥ مليون ليرة عما سمح به القانون الصادر عن مجلس النواب . وفي ١٤ اب ١٩٧٠ فُتح هذا المشروع رسميا بحضور وزير فرنسي وأعلن انتهاء العمل فيه ووضعه موضع الاستمرار . ولكن المشروع لم يكن قد انتهى في هذا التاريخ وأن مخابرة النشئين الاولى التي اجريت مع فرنسا انما تمت من طريق محطة اعمار الاصطناعية في العربية (مشروع نفخة شركة اميركية ) .

### شركة راديو اوريان

وفي الواقع فإن الدولة التي يعق لها استثمار هذا المشروع الذي صرفت عليه مبلغ ٥٥ مليون ليرة ككفالة لحصتها وكذلك حصّة شركائها وعلى رأسهم جوزيف نجار ، لم تستفد من هذا الحق . لأن حق الانضمام بالمشروع منح الى شركة « راديو اوريان » الفرنسية التي تقضي وارداته وقدرها حوالي ٢٢ مليون ليرة . اما لماذا منح هذا الحق للشركة الفرنسية فلا مشروع توسيع مطار بيروت قضى بنزع منشآت شركة « راديو اوريان » الواقعة في خلده وضم الارض التي تقوم عليها الى المخرج الجديد للمطار . اي ان تسليم الكابل البحري لشركة راديو اوريان كان بمثابة تعويض عليها مقابل نزع منشآتها في خلدة ، مع العلم ان اختيار هذه الشركة لا يعطيا حق احتكار استثمار المواصلات البرقية

ومع ان هذه الفضائح مرتبة منذ وقت طويل اشد الى اكثر من سنتين ، فقد افكار القاتب السيد ميشال المر احدى جلسات مجلس النواب المخصصة ناقشة البيان الوزاري لحكومة « الثورة من فوق » لتكشف النقاب عن ثلاث فضائح ضخمة خسرت الخزينة بسببها حوالي ٧٠ مليون ليرة ، وهي تتعلق

الخارج وهو ينهي في اواخر عام ١٩٧٢ حيث تعود ملكيتها كلها الى الدولة .

### توسيع مطار بيروت

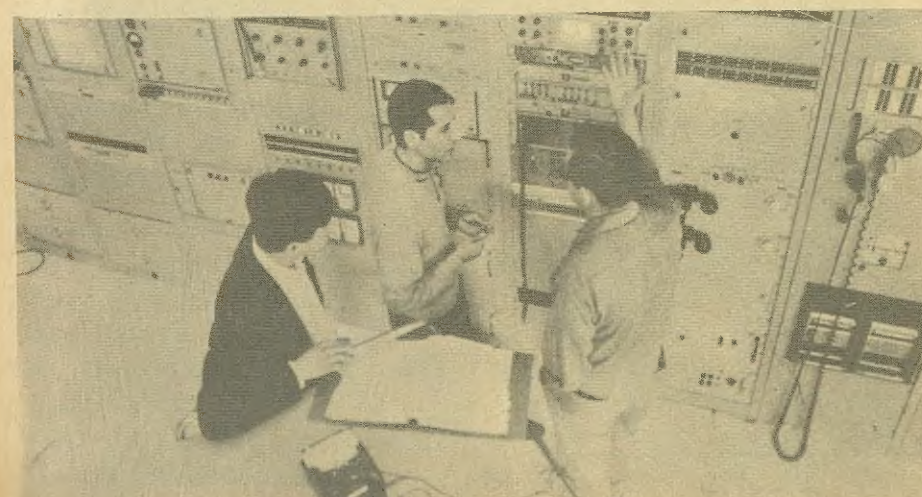
الترتبهذا المشروع شركة فرنسية. ويقدّر تقادرات اموال القدرة لتفقات هذا المشروع من ٥٠ مليون ليرة ، كما نص الاتفاق الى ٧٠ مليون . ذلك ان الشركة الفرنسية حددت كلفة « المياطون » الذي يحتاج اليه المدرج بـ ٢٠ مليون بدلا من ١٥ مليون كما هو مقرر سابقا ، بالإضافة الى زيادات اخرى في التكاليف .

والجدير بالذكر ان ثمة علاقة بين مخطط مد مدرج المطار الى الاراضي التي تقع عليها منشآت « راديو اوريان » وبين التواطؤ مع القيمين على هذه الشركة من اجل الوصول الى احد هدفين : اما اجبار الدولة على شراء الامتياز قبل انتهائه بمبلغ حدد بـ ٨ ملايين ليرة ، واما وضع الكابل البحري الذي كلف الملايين مجانا في تصرف راديو اوريان فسي الوقت الذي يجري فيه تسديد تكاليفه من خزينة الدولة .

الوزراء السابقون يتصلون... ولكن!

ولقد هزت انباء هذه الفضائح اركان النظام المهترئ وتعددت ردود الفعل عليها . ففي جلسة لاحقة للبرلمان حاول عدد من الوزراء السابقين الذين عقدت كل هذه الصفقات في عهدهم الدفاع عن انفسهم والتصل من علاقتهم بهذه الفضائح . ومن هؤلاء رئيس الحكومة ووزير المال السابق رشيد كرامي ووزير الأشغال العامة السابق بيار الجميل ، وكذلك وزير الاشغال العامة السابق رينه معوض الذي وقع بنفسه اتفاق توسيع المطار مع الشركة الفرنسية .

وقد الوزير السابق جوزيف نجار ، وهو المعني مباشرة بهذه الفضائح ، مؤتمرا صحفيا رافق التحضير له بعض وسائل - الاغراء » بالإضافة الى نفوذ دوائر الدولة .



محطة العربية كما تبدو من الداخل وحول الاجهزة بعض الفنيين .

التي تفلتها شركة اميركية ، ولكن ميشال المر صبت عنها صمتا كاملا بعدما كان المجمع اليها في جلسة مجلس النواب وطالب بالتحقيق فيها . فقلل تصريحاته المتعددة في الصحافة والتلفزيون قام ميشال المر بتسليط الضوء على ما له علاقة بجوزيف نجار بالنسبة للصفقات المعقودة مع المؤسسات الفرنسية . اما علاقة هذا الأخير بمحطة العربية للتمار الاصطناعية فلم يأت على ذكرها اطلاقا مع العلم ان النجار هو في ذات الوقت رئيس مجلس ادارة الشركة التي تستثمر هذه المحطة .

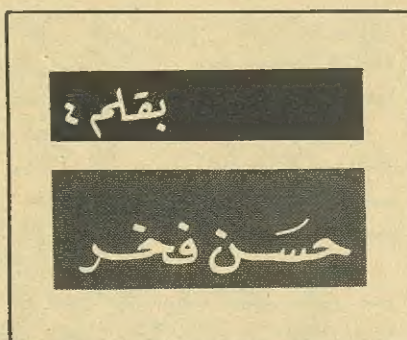
ينبني من ذلك أن المنافسة فيما بين مصالح الدول الغربية الاميرالية في لبنان ليست غريبة عن انشأرة الفضائح المتعلقة بالصفقات المعقودة مع فرنسا . فالمعروف أن ثمة فضائح مماثلة معقودة مع مؤسسات اميركية وبريطانية وسواها كلفت الخزينة كذلك عشرات الملايين من الليرات ذهبت الى جيوب النافذين السماسرة داخل الحكم وخارجه . وحدث هذه الفضائح « محطة العربية » الذي نفذته شركة « بيج » الاميركية وذلك - كما تقول صحيفة وزير الانباء في « حكومة الشباب » - « من اجل اقامة التوازن الدولي » .

والجدير بالذكر ان توقيع الاتفاق بشأن انشاء محطة العربية تم في اب ١٩٦٨ وكان الثاني ان ينفي اتهام الاول له بأنه جاء مسرة عندما كان - اي المر - وزيرا للبريد والبرق والهاتف وطلب منه التوقيع على مشروع اتفاقية لشراء مؤسسة راديو اوريان بـ ٨ ملايين ليرة . كما أعلن النجار صراحة على التلفزيون : اني سالتهم بالدفاع عن وجهة نظر شركة « راديو اوريان » . ثم المجمع الى ان اشارة هذه المواضيع يسره الى العلاقات مع فرنسا باعتبار ان هذه الشركات تنتمي اليها . واعترف كذلك بأن الدولة دفعت مبلغ ٥٥ مليون ليرة هي كابل تكاليف الكابل البحري مع ان الاتفاق نص على ان لا تزيد حصتها عن ٣٠ مليون ليرة .

### فضائح أخرى لا يتحدث عنها احد

وبالطبع ان الفضائح الخارة الان لا يمكن ان تنسى الناس عشرات الفضائح الاخرى المرتبة خلال جميع المهود السابقة وقدمت كلفت هي الاخرى خزينة الدولة مئات الملايين من الليرات ، وقد انتهت جميعا بالفضيحة ، وبعضها لم يكف المسؤولون انفسهم فعاء تبريرها . وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى الاتفاقات المعقودة مع شركات البترول وتعليلاتها اللاحقة ، ولا سيما شركتا نفط العراق والارامكو .

وهناك قضايا مماثلة مثل تسوية موضوع غريبة الدخل مع شركة الترابية ومشروعات الليطاني وكهرباء لبنان وشركة الرقا والسجن الحديث وغيرها .. وبمناسبة الحديث عن الفضائح كثر المظ من « التسهيلات » التي حصلت عليها المؤسسات الفرنسية خلال العهد السابق . ويشار في هذا الصدد الى الصفقات والاتفاقات التي عقدت مع فرنسا ككابل على ذلك . والمعروف ان الوزير السابق جوزيف نجار ، هو مثل الرئيس السابق ، يسوعي يحظى بعطف خاص من المراجع الفرنسية وقد كان خيرا في « تنظيم » العلاقات الاقتصادية مع فرنسا ، ولكن ذلك لم يمنعه من الفوز بحصة من « الفوائد » المأجوبة عن العلاقات مع الولايات المتحدة ، وليست رئاسته لجلس ادارة محطة



العربية سوى برهان على ذلك . وورد على السنة بعض المشتركين في حملات الاتهام القنابلة حول الفضائح الخارة ان المهدد السابق تدخل لتسهيل عقد الاتفاقات الاقتصادية مع المؤسسات الفرنسية ، كما تدخل لتبرير صفقة شراء « راديو اوريان » من قبل الدولة .

### حكومة الشباب ومسلسل الفضائح

وبعد ، ماذا كان موقف « الحكومة الشباب » من الفضائح ؟ بالطبع لم يكن في وسع هذه الحكومة التي علقت على باب السراي « أزمة » فغفاسة تضمنت شعارات « الإصلاح » و « الثورة من فوق » ، الا ان تعد بالتحقيق ومحاسبة الجميع الذين يثبت عليهم الاتهام ..

رئيس الحكومة صائب سلام يقول « الاتهامات قد تكون صحيحة وقد تكون مبالغ فيها » ثم يعد بالفي التحقيق في النهاية .. ومن الناحية الشكلية بدأ التفتيش المركزي وديوان الحاسبة التحقيق في الموضوع .. ولكن وزير البريد والبرق والهاتف لا يزال يؤجل للشركة الاميركية التي يملها عدد من السياسيين والنواب والصفيين من بينهم - كما تقول صحيفة « الانوار » القاتب نصري المعروف ، و « شركة العلاقات العامة » التي تتعاطى في جمع الحقوق السياسية منها الاقتصادية .

ولكن جوزيف نجار ، وهو المعني المباشر بموضوع الفضيحة ، قال بان لديه برقية من مدير المواصلات في فرنسا تشهد بان المخابرة تمت من طريق الكابل ، وهذا دليل على ان الجانب الفرنسي يساعد على افلقة ما يمكن لقلته من الفضائح . وما يؤكد ذلك قيام السفير بابلع وزارة الخارجية اللبنانية اسماء حكومتها لا الخب من معلومات من الفضائح وعلاقة المؤسسات الفرنسية بها .

وبعد اتساع تقاعل انباء الفضائح وتبادل التهديد بين الفرقاء ، بالكشف من الجريد من الفضائح ، لم يجد مجلس الوزراء بدا في جلسته المقتدة مساء الاربعاء الماضي من الاعلان عن عدة تدابير تتعلق بالموضوع منها وقف المصادقة على مشروع العقد مع شركة « راديو اوريان » وكذلك وقف تنفيذ مشروع توسيع مطار بيروت . كما قرر مجلس الوزراء تكليف لجنة ريعية من وزراء البريد والبرق والهاتف ، والاشغال العامة ، والاسوار والمالية والكهربائية مهمتها « توضيح النقاط الفنية » في موضوع الفضائح .. وتقول بعض المراجع ان دخل هذا الرجل زبد من المـ . . الف ليرة شهريا .

بعد القرار بوقف تنفيذ مشروع توسيع المطار وصفقة شراء راديو اوريان عشرات الملايين الضائعة الى الخزينة ؟ بالطبع لا .

### الفرق بين اللصوص الكبار .. والصغار

ولو كان ثمة نية جدية في عدم لقلقة القضية لكان تم اعتقال جميع من تناولهم الاتهام من وزراء سابقين وموظفين كبار ضالعين في طوابق الفضائح .. لو كان الامر يتعلق باختلاس مئة ليرة من صندوق احدى الادارات لكان المرتكب قد اصبح في السجن .. ولكن الامر يختلف عندما يتعلق باختلاس عشرات الملايين من الليرات مجية من الشعب وقد ذهبت الى جيوب اصحاب الملايين ، وعندما يكون الفهم وزيرا وما فوق ..

بالطبع هناك جهات عديدة تريد ان تستفيد من كشف هذه الفضائح لتصفية حسابات قديمة فيما بين اهل النظام انفسهم ، وسط ظروف ملينة بالتحقيقات والتشاك والصعاسبات .

المعهد الجديد يريد ان يظهر كما لو انه جاء لمقاومة الفساد وتنفيذ الإصلاحات . والقوى الشهابية ، التي غشلت في تأمين عودة فؤاد شهاب او فرض شهابي في رئاسة الدولة ، تريد هي الاخرى استغلال هذه الفضائح لكي تنزع المزيد من العراقيل امام المعهد الجديد من جهة ، ولإبعاد الانظار عما ارتكب في عهدها من جهة اخرى . وبهم هذه

نحو لقلقة الفضائح

تقول الحكومة انها ستعفي في التحقيق وان تقبل بالقلقة .. ولكن هل هي مهتة لذلك حق ؟ ان المعني في التحقيق في مثل هذه الفضائح الضخمة يعني بالضرورة ان الاتهام سيتناول ليس فقط راس جوزيف نجار ، بل وروسا كثيرة عديدة بينها وزراء ورؤساء حكومات سابقون وربما اكثر من ذلك ، كما ستقتول عشرات الموظفين الكبار واعضاء مجالس ادارة الشركات المعنية .. قضية خسارة عشرات الملايين من الليرات نتيجة فقد صفقات واتفاقات على اساس التواطؤ المسبق بين اطراف المعنية لا يمكن ان يتحمل مسؤوليتها وزير فقط .. فمثل هذه الامور انما يبت فيها الحكم باسمه وعلى اعلى المستويات .

ان يبدو الامر منطقيا جدا ان يعقد الحكم، بعد اتصالات الفضة الخارة لدى السراي العام حول هذه الفضائح ، الى اسمى السراي لقلتها مستغفيا في ذلك كل عبقريته في الدفاع والديبلوماسية وتضليل الجماهير . وبالطبع لا بد من اجل تحقيق هذه النتيجة من « كباتي محركة » لن يعجز الضنيون بالابر عن ايجادهم ، حتى ولو كان بينهم بعض الكبار . غالمهم بالنسبة للنظام هو الخروج من المازق باقل الفسائر ، وعلى حساب الجماهير المحبوبة .

ان النظام المهترئ يجند كل امكانياته للخروج من مأزق الفضائح الخيرة ، وهو لن يتورع عن اية وسيلة لتحقيق هذه الغاية .. ولكن من الثابت ان امكانيات خداع الجماهير التي يتسع وعيها باستنزاف قد تقلصت وضعت .. هؤلاء باتوا يؤمنون بان الفساد والفضائح والارتكابات هي صفات اساسية ملازمة لهذا النظام ، ولن تسزل الا بزواله .



مجلس الوزراء في احد اجتماعاته

القوى في ذات الوقت حصر بمسؤولية هذه الفضائح بوجهات العهد السابق دون التعرض الى الدوائر النافذة التي كانت تحكم من وراء الستار ..

والدوائر الاميركية والبريطانية والقوى السياسية المحلية المرتبطة بها ، تريد ان توجه ضربة الى المصالح الفرنسية في لبنان التي تعتبرها منافسة شديدة لها على نهج خيرات الشعب .

ولكن يستحيل على هذه القوى محتجة ان تعفي في لعبتها السيى النهائية ، لان احتدام الصراع دون ضابط فيما بين اهل النظام سيؤدي الى كشف المزيد من الفضائح والارتكابات ، وعندئذ لن تبقى جهة منه في منجى من الاتهام والادانة ، ومثل هذا الامر سيضر بمصالح النظام ككل .

ومن هنا ندرك مغزى ما يرد على السنة الفرقاء من تلميح الى عدم الرغبة « في قول كل شيء » .

فقد جاء في تصريح لميشال المر انه لو كان هذه اشارة الفضائح فقط لا اكتفى بـ « الفضائح الثلاث » ، بل لثار اكثر من ذلك بكثير . وبعبارة اخرى فهو يعترف بأنه لا يزال « يكم معلومات » بالنسبة لفضائح اخرى .. فلماذا يفعل ذلك ؟ طبعا ثمة اسباب جوهريه من وجهة نظره ووجهة نظر النظام . وفعل الشيء نفسه جوزيف نجار ولتسبب لاسباب ايضا ..

### ما لا تعرفه عن جوزيف نجار

يما يلي لائحة باسماء المؤسسات والشركات التي يترأس الوزير السابق جوزيف نجار - الذي استطع نجبه في قضية الفضائح - او شترك في عضوية مجالس ادارتها : رئيس مجلس ادارة شركة « توتال » . رئيس مجلس ادارة شركة تطوير المواصلات ( الكابل البحري ) . عضو اللجنة الدائمة لوزارة الاشغال العامة ( شؤون المطار ) . رئيس مجلس ادارة محطة الاقمار الصناعية ( العربية ) . رئيس مجلس البحوث العلمية . عضو اللجنة الحكومية لشؤون البترول . عضو مجلس التصميم العام . عضو لجنة الانوسكو . عضو مجلس ادارة مصلحة كهرباء لبنان .

عضو مجلس اؤسسة . نائب رئيس مجلس ادارة مصلحة الليطاني . عضو لجنة التخطيط القرويي . عضو مجلس التنظيم الحني . استاذ دائم في مدرسة الهندسة العليا . ممثل الحكومة في مشروع اياما الجوية . وخلال معظم المهود السابقة كان جوزيف نجار يمثل لبنان في اكثر المؤتمرات الدولية الخاصة بالشؤون العلمية والتقنية ، كما اشتهر بأنه « خير » في وضع الدراسات حول مشاريع الاقتزمات الانشائية والشاريع الانشائية .

وتقول بعض المراجع ان دخل هذا الرجل زبد من المـ . . الف ليرة شهريا .



## مناقشة لمرسوم طوارئ العمل - ٢ - القرش الصعب والمستقبل الأسود

كنا في القسم الاول قد اتشنا الى طبيعة المشاريع التي نص عليها مرسوم طوارئ العمل والتي يحق للعامل فيها تعويض عن طاريء يصيبه . وكنا اتشنا ايضا الى ان انتقاء تلك المشاريع وتحديدتها يمنع الغالبية العظمى من العمال المستخدمين اللبنانيين من الاستفادة من التعويضات ، نظرا لان تلك المشاريع لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة البنية الاقتصادية اللبنانية ، وتكون بالتالي جوابا على مشاكل قد تنشأ بين رب العمل والعمال المصائب ، وضمانة للعامل الذي يفقد قدرته على عمله او على الاقل يفقد جزءا منها .

اما اذا كان العامل فعلا يعمل في احد المشاريع ، وكما اوردناها في اقال السابق ، التي توجب له تعويضا عن طاريء العمل فكيف يعطى التعويض وعلى أي أسس يحدد قيمته ؟

ان المواد ٤٥٢ و٤٥٣ ومن مرسوم طوارئ العمل نص على اعطاء العامل بعض التعويضات اذا ثبتنا ان الحرفي لكل من هذه المواد ربما تسنى لما اكتشف المظلم بالاحق بالعمال .

### المادة الثالثة :

ان العملة والمستخدمين الذين تتجاوز اجرتهم مبلغ ٢٥٠ قرشا لبنانيا في اليوم لا يستفيدون من أحكام المواد ٤٥٢ و٤٥٣ الا للحصول على تعويضات تصب على اساس المبلغ المذكور . واما ما زاد عن المبلغ المذكور وحتى ٥٠٠ قرش في اليوم فلا يعطى لهم بان يتقاضوا عنه الا ربع التعويضات القصوى عليها في المواد ٤٥٢ و٤٥٣ ومن هذه التعويضات اذا تجاوزت الاجرة ٥٠٠ قرشا في اليوم .

### المادة الرابعة :

اذا سبب الحادث عجزا مستحيا كليا حق المصاحب ان يتناول تعويضا يعادل :  
- ألف وثلاثمائة يوم من اجرة القوسطة اذا كان عمره اقل من ٢٥ سنة .  
- ألف وخمسمائة يوم من اجرة القوسطة اذا كان عمره اكثر من خمس وعشرين سنة واقل من خمسين .

الف واثماني يوم من اجرة القوسطة اذا كان عمره اكثر من خمسين سنة . ان هاتين المادتين تشكلان الاساس الذي بناء عليه يدفع للعامل تعويض معين مع التشديد مرة ثالثة بأنه يجب على العامل المصاب حتى يتقاضى تعويضا ما ان يكون مائلا في احد المشاريع التي ادبرناها في اقال السابق وليس في غيرها .

اما حساب التعويض كما نص عليه هاتان المادتان فيشكل اقلنا :  
اذا كان عمر العامل اقل من ٢٥ سنة ، واصيب بجرح دائم له تعويض يساوي اجرة اقل وثلاثمائة يوم عمل على اساس

اجرة اليومية القوسطة . ماذا تعني الاجرة القوسطة ؟  
اذا اصيب احد العمال بجرح دائم وكانت اجرة اليومية ٨ ليرات تكون اجرة القوسطة : ٢٥٠ قرشا ونحصل على متوسط الاجرة بطريقة حسابية نعلمها المادة الثالثة . اذا متوسط الثماني ليرات = ٢٥٠ + ٢٥٠ على ٤ = ٢٠٠ على ٨ = ٢٥٠ قرشا . ونحسب هكذا المبلغ الواجب دفعه له لعمال يكون :  
٢٥٠ × ١٨٠٠ = ٤٨٠٠ ل.ل  
واذا كان عمره اكثر من ٢٥ سنة واقل من ٥٠ سنة بقه ١٥٠ × ٢٥٠ = ٣٧٥٠٠ ل.ل

والا كان عمره اكثر من خمسين سنة :  
٢٥٠ × ١٢٠٠ = ٣٠٠٠ ل.ل  
ان هذه المبالغ تدفع اذا استطاع العامل اثبات عجزه الدائم بواسطة تقارير طبية . وهو ان يستطيع ذلك الا اذا دفع للطبيب او للطبيب . واذا استطاع تأييد محاسبه بارع يدفع له ايضا ليحصل في النهاية على المبلغ . اما اذا كان صاحب العمل عاجزا عن الدفع اي عندما تكون المؤسسة صغيرة فنضع حقوق العامل . ان عدة اسئلة تدور في ذهن أي عامل

نمنا :  
لماذا اعتبرت قاعدة الاجرة اليومية ٢٥٠ قرشا ؟  
والا اذا كان ذلك مناسباً لمتسوى الراتب والدخل في سنة ١٩٤٢ فلماذا لم تزل هكذا في سنة ١٩٧٠ حيث تضاعف سعر معظم السلع اكثر من مرة ؟  
والا كانت قرة العمل التي يبيعها العامل غسي سوق العمل سلمة كالسلك الاخرى فلماذا لم تضاعف هي ايضا ؟

ان الجواب بسيط يعرفه معظم العمال وهو ان ارتفاع اسعار السلع المادية يؤدي الى زيادة ارباح اصحاب العمل اما زيادته سعر قرة العمل - اي زيادة اجر العامل - فتؤدي الى تخفيض ارباح اصحاب العمل وهذا ما لا يفيحله « نظام الاقتصاد الحر » . ثم ما هي الحكمة من اعطاء العامل المصاب الذي سنه دون الخامسة والثلاثين مبلغا يفوق المبلغ الذي يعطى لعمال سنه فوق الخامسة والثلاثين او فوق الخمسين كما نص المادة الرابعة ؟

ربما كانت الحكمة وهي لا شك كذلك تعجيل بروت العامل المصاب الذي لم يعد يشكل عاملا في مضاعفة ارباح اصحاب العمل وبالتالي لم يعد هناك مبرر لوجوده . ماذا سيفعل عامل في الثلاثين اصيب بجرح دائم وتبقى بعد جهد جهيد مبلغ ١٢٠٠ ليرة لبنانية ؟ هذا طمعا بعد ان تنضم اجسور الاطباء واتصاب العاملون ، كيف سيستمر هذا العامل في المعيشة اذا فرضنا انه يعمل اسرة من خمسة اشخاص ؟

ربما كان لدى المشرع البعدي جواب اخر غير الذي قلناه وهو محاولة بتعميد القضاء على العامل وبالتالي لتسهيل اطفاله باجر زهيدة كما يحصل حاليا والبطالة كثيرة ستورد منها واحدا . في احد معامل السكر في لبنان اصيب العامل س.ق بجرح دائم ورغب دعوى امام المحكمة المختصة لتعويض عليه . بمسدة سنتين ونصف صدر الحكم باعطاء العامل مبلغ ٢٥٠٠ ل.ل تكون تعويضا له مما أصابه . خلال السنتين والنصف كان العامل س.ق المعالج من العمل يشغل اطفاله من

— البقية على صفحة ١٥ —

الصغار ، الذين تتراوح اعمارهم ما بين الثماني سنوات و ١٢ سنة وعندهم ثلاثة في نفس العمل الذي اصيب هو فيه ليؤمنوا له ولهم لقمة العيش . وبعد ان قضى س.ق المبلغ تابع اولاده العمل لان هذا المبلغ الزهيد لا يرد عنهم غائلة الجوع . اما لماذا حكم له بهذا المبلغ فلاير بسيط . لم يعتبر عجزه دائما بوجوب تقارير من اطباء العمل الذين يعملون في النهاية لصالح صاحب العمل . وكان راتبه ٧ ليرات يوميا . واذا كان العجز ليس دائما فهناك جسدول يحدد النسب الواجب دفعها للعمال . فمثلا :  
تقدان عين واحدة  
٢٥٪ من التعويض عن العجز الدائم  
صمم تام غير قابل للشفاة  
٤٪ من التعويض عن العجز الدائم  
نزاع الفك التحتاني ( بكامله )  
٧٪ من التعويض عن العجز الدائم  
قطع الفك ( النصف الاعلى )  
٦٠٪ من التعويض عن العجز الدائم  
قطع الفك ( النصف الادنى )  
٥٠٪ من التعويض عن العجز الدائم  
وهكذا الى اخر ما في الانسان من اعضاء . وحتى بالاستعترات المرمية . ( ويلاحظ القارئ هنا مقدار الققة لدى المشرع غير الكريم ) والمادة الخامسة توضح هذا الامر .

اذا سبب الحادث عجزا مستحيا جزئيا عن المصاحب ان يتناول تعويضا يتناسب مع الضرارة التي لحقت بعجزه على الكسب وهذه القدره ينفقها التعويض الواجب دفعه عندما يكون العجز مستحيا كليا واذا كان العطب مذكورا في الجدول الملحق بهذا المرسوم كانت الضمارة التي لحقت بالمصاب في قدرته على الكسب معادلة للنسبة القوية المهيئة في الجدول المذكور .

اما اذا كان العطب غير مذكور في هذا الجدول فتحدد الضمارة اللاحقة بالمصاب في قدرته على الكسب مع اخذ موارنه وكفايته في العمل بعين الاعتبار . هذه هي المادة الخامسة التي تحدد مقدار النسبة التي يجب ان يتقاضها العامل اذا اصيب بجرح دائم وجزئي . ولكن الا يسال العامل عن المستفيد من هذه المادة ؟ والا يحق له ان يسال كيف لم تؤخذ مهنة العامل المصاب بعين الاعتبار . فلو فرضنا ان عامل مطبعة يعمل بيديه قد اصيب بهما وبالتالي استحال عليه العمل فهل صحيح ان النسبة التي سيحصلها الجدول عادلة ؟ وهي ٥٠٪ هذا اذا فرضنا ان النسبة الاساسية عادلة ايضا وهذا امر لا يعجز الصديق .

اما المادة السادسة فتص على كيفية دفع ايام التحطيل اثناء اصابة العامل واثاء تطبيقه وتقول يدفع ثلاثة ارباع الاجرة اليومية للعامل حتى يعاين نهائيا العجز له . اما لماذا ثلاثة ارباع الاجرة فالطمع عند المشرع ؟ ما دور الدولة هنا ؟ انها ليست دولة العمال . انها دولة اصحاب العمل . اما المادة السابعة فتص على اعطاء العامل لد واثاءه - طمعا للورثة الشرعيين - التعويض اذا كانت الوفاة ناتجة عن اصابته اثناء العمل . وتحدد هذه المادة السابعة التعويضات التقديرية التي يجب باخذها في الاعتبار وتحدد الاشارة الى ان الفترة الاخيرة من

### التزامات الإشتغال في الدولة برميبل بلا قاع

هل لبرميبل بلا قاع ان يعتله ؟ هل لصفره « ميزيف » ان تستقر على قمة الجبل ؟ التزامات الإشتغال في « دولة الضائع » هي هذه او ذاك . من الصغر التقديرى السري الى الدروس ، الى تعديل الدروس ، الى التنفيذ ، الى مراقبة التنفيذ ، الى الانتفاقات بالقراضي ، الى الإشتغال الإضافية ، الى التعويض عن الربح الفائت ، الى المساهمات ، الى التعويضات التقديرية التي يجب باخذها في الاعتبار ... مسار طويل ، طويل جدا ، تبدأ به الالتزامات ولا تنتهي الا بعد ان تأتي على الامتدادات المحققة ، فتتفد . فتتفد صناديق الخزينة لتأمين اعتبارات اضافية

## مساهمة كشف دولة ضائع

صحيح ان « معركة الضائع » تدور رحاها الآن بين اهل النظام انفسهم ، بين الذين اكلوا وشربوا ، ويكلمون ويشربون . يطلق احدهم النهم حول امتياز او التزام ، فيرد الآخر بنهم اخرى الى صدر الاول ، يعيره بامتيازات والتزامات كانت اموالها من نصيبه او من نصيب ابيه او اخيه . كما هو الحال ، الآن ، بين ميشال المر وجوزيف النجار .

واذا كانت المعركة قد حددت ساحاتها ضمن مثلث تشكل فضائع الكابل البحري ، المطار ، ورايو اوريان ، اضلاعهم الثلاثة ، فاننا لا ننصو ان عنف المعركة بين المتنازعين في الساحة ، ستفجع بهم ، او يهدمهم الى ان يفلت من اطرافها ، ويقتفر فوق الجبال المحدة لجبال التحرك ، صوب التزامات وامتيازات قد يكون مجرد الحديث في شاتها ، ليس من صالح احد منهم جميعا . فالمسألة ان تصل بهم الى مثل هذا الحد من التوتر . كما ان وضعم تجاهها لا يعجز ، بالتاكيد ، مزاجها « سجا » كذا .

وما ننطق نحن ، في ذلك ، عن الهوى ، فنجرد التفكير ، مجرد تعداد بعض مجالات الفضائع ، غير المعلقة ، وملسستها بلطف ، يبينان خطورة الموقف وحساسيته . مدركي ، معرض طرابلس ، مرزا جونية ، السجين الحديث ، اموال المطار ، التونوسراتدات بكاملها ، سد القرمون ، كهرياء بطيك ، الاستملاكات ، الهيئة الرياضية ، التعمير ، الفضائب ، التهريب .. الخ .. الخ .. خلا عن الكابل البحري ، وتوسيع الخرب ، ورايو اوريان ، من لهذه الفضائع جميعا ، المعلن منها وغير المعلن ، يحتل لوج ليبيا اذا اتلع ؟

صحيح ان « معركة الضائع » تدور رحاها الآن ، بين اهل النظام انفسهم ، بين الذين اكلوا وشربوا ، ويكلمون ويشربون . اما اننا نذكر ان السيوف التي بين ايديهم ، مهما بت المعركة في الظاهر حاوية الطويس ، هي سيوف من مطاط ، لا توجع ولا تدمي . ومن حقا ، نحن عمال وفلاحي لبنان وفتراده .. نحن الذين نخرج على لوي الكروش المطوطة ، ياكلون ويشربون ، يسيل لعابنا ولا نستطيع ان نلحس اصبعنا من ذلك كله .. من حقا ان نقول في هذا المجال كلمة ..

التزامات الإشتغال في الدولة  
برميبل بلا قاع

هل لبرميبل بلا قاع ان يعتله ؟ هل لصفره « ميزيف » ان تستقر على قمة الجبل ؟ التزامات الإشتغال في « دولة الضائع » هي هذه او ذاك . من الصغر التقديرى السري الى الدروس ، الى تعديل الدروس ، الى التنفيذ ، الى مراقبة التنفيذ ، الى الانتفاقات بالقراضي ، الى الإشتغال الإضافية ، الى التعويض عن الربح الفائت ، الى المساهمات ، الى التعويضات التقديرية التي يجب باخذها في الاعتبار ... مسار طويل ، طويل جدا ، تبدأ به الالتزامات ولا تنتهي الا بعد ان تأتي على الامتدادات المحققة ، فتتفد . فتتفد صناديق الخزينة لتأمين اعتبارات اضافية

### التزامات الإشتغال في الدولة برميبل بلا قاع

هل لبرميبل بلا قاع ان يعتله ؟ هل لصفره « ميزيف » ان تستقر على قمة الجبل ؟ التزامات الإشتغال في « دولة الضائع » هي هذه او ذاك . من الصغر التقديرى السري الى الدروس ، الى تعديل الدروس ، الى التنفيذ ، الى مراقبة التنفيذ ، الى الانتفاقات بالقراضي ، الى الإشتغال الإضافية ، الى التعويض عن الربح الفائت ، الى المساهمات ، الى التعويضات التقديرية التي يجب باخذها في الاعتبار ... مسار طويل ، طويل جدا ، تبدأ به الالتزامات ولا تنتهي الا بعد ان تأتي على الامتدادات المحققة ، فتتفد . فتتفد صناديق الخزينة لتأمين اعتبارات اضافية

— البقية على صفحة ١٥ —

## طالاع « الشورة من فوق » ؟ الدولة تطارد الباعة المتجولين وتصادر العربات

اجهزة البلدية او سيارات الدورية المسيرة التي لا يتورع افرادها بعض الاحيان من قلب عربة الخضار والفاكهة قطع ارضا ويصهبا الضرر الكبير . مثل هذه الحادثة حصلت صبيحة الأحد ٢٥ - ١٠ - ٧٠ الساعة الماشرة على كورنيش ابو الاستقلال بشارة المخوري . حتى هنا وما زال الامر بسيطا اذ انه يحق للشرطة السياحية ان تنظم حفضر ضبط بالمبالغ قيمته ( على ذمة البائعين ) مة وتسع ليرات يضاف اذا لم يدفع واذا تمسح صاحبه عن الدفع يرسل حسب القانون الى السجن .

شروطي يشهر مسدسه على بائع يحاول الهرب

في حيلة المصادرة التي بدأت يوم الاحد في ٢٥ - ١٠ - ٧٠ صادرت البلدية ٧٠ عربة وحجزت في مخفر جيش و ٥٠ عربة في الخوقة اما في هي الجبي فقد نظمت حفضر ضبط عندها خمسون وذلك لان شاحنة البلدية التي تنقل العربات المصادرة لم بعد معها متسع من المكان .

يوم الاثنين استمرت حلة الملاحقة ، احد الباعة لم سيارة الفوقة « ١٦ » قادمة فهرب الى زاروب ضيق لا تستطيع السيارة دخوله ، كان من احد افراد الا ان شهر مسدسه عليه . كان ذلك قرب كنيسة الوردية غسي الحبراء . لم تقصر الحلة على باعة الخضار بل شملت كافة الباعة المتجولين . ففي حلة الصنائع وامام باب حديقته العامة كان ثلاثة باعة يقفون : الاول يبيع الكعك والثاني تين والثالث بلع . فجأة توقفت سيارة الشرطة وبعد لحظات جاءت الثانية ونزل منها نفر يحمل بنديته لم جاءت سيارة ثالثة ومعه شاحنة . امر الضابط بازال الصنائع على الارض ومصادرة العربات مع الموازين . لم ينفع رجاء الباعة او شرح اوضاعهم الاجتماعية . انصرف غسى العملية فتراح احد الضباط « ومادت البعوضة الى قواعدها سالة تعمل معها اسلحة العدو » .

### مصيبر العربات

العربات المصادرة نهب عادة الى مخزن الواسطة او الرشوة . ثم يباع الباقي بالاراد العلني حيث يشتريها الزعيم وامثاله ليشتغل عليها باعة بالاجرة وبهذا يتعمل من كان بالاس بائعا الى اجير اذ ان ثمن العربة الجديدة ٢٢٠ ليرة . البعض يعود فيشتري مرتبته المصادرة لكن البلدية تعود فتصادرها غسي مناسبة اخرى لاتنها لا تقع تحت نفوذ القروض او « الزعيم » .

### ردات الفعل تجاه المصادرة

سابقا حين تحصل مصادرات اقرابية كان الباعة عادة يلعبون كل حسب انتماله الى بعض الزعماء . فالأفراد يظهرون الى حشاش الحكيم ومن قبله الى سامي الصلح اما الجنوبيون فيظهرون الى كامل الاسعد او صائب سلام حيث تسكن قابليتهم في منطقته الانتفاخية .

— البقية على صفحة ١٥ —

في الاسبوع الماضي صادرت الفرقة « ١٦ » واحترت كتب طلاب كادحين توجهوا لساحة المعازرية ليعبوا كتبهم القديمة ويشتروا كتباً قديمة رفهاج السنة الجديدة .

هذا الاسبوع تابعت الفرقة « ١٦ » فتوحاتها : فاقدمت على مصادرة وتكسير عربات الخضار والفاكهة بشكل خاص والماعة المتجولون بشكل عام . وذلك تنفيذا لقرار اصدره رئيسي الى بلدية بيروت المتسارزة بمصادرة جميع عربات الخضار . وذلك خدمة للسياسة كما يقولون ، وخدمة لاصحاب الكاكين كما ينفذون .

### ظاهرة العربات

يمتاز الباعة المتجولون عن اصحاب الكاكين ببيعهم خضارا طازجة وباسعار اقل . عادة يكون الشارع او الحي ذو القدرة الشرائية يضم اكثر من مكان بقالة ، ولا يستطيع اي باقل الاتيان بعدة اصناف من الخضار لتلبية حاجات السكان . كل باقل يضر بعضا من انواع حيث تصبح مجموع البضائع عند مجموع البائعين اكثر من حاجة سكان الحي او الشارع مما يؤدي الى بقاء الخضار والفاكهة عند البقال عدة ايام فتتعرض لللفق وتعود على البقال بالخسارة . وهذا ما يجبره على التخلي للمبالغ المتجول عن بيع اصناف كثيرة من الخضار والفاكهة .

فصفت البائعين الذين وغياب سوق للخضار والاهياء يؤمن حاجتها من الخضار الطازجة يوميا هما السيبان الكابنان وراء ظاهرة العربات بالإضافة الى سبب رئيسي هو عدم قدرة النظام الحالي على تشغيل الماطلين عن العمل .

### علاقة الباعة بالعربات

في البداية كان كل بائع يملك حملا او عربة يجرها حمارة يبيع عليها الخضار . فيما بعد اصبح يملك عربة يجرها هو بعدما قبل سنتين او اكثر بقليل من انتهاء مدته للاستصاح في المجال امام صاحب الامتياز يقضي التعويض عن استرداد حقوقه الامتيازية . واذا كانت فضيحة امتياز شركة راديو اوريان تعرض الدولة الى خسارة تبلغ ٢٢ مليون ليرة في مدى سنتين من تاريخه ، اذ ان امتياز الشركة ينتهي عام ١٩٧٢ . واذا كانت هذه الفضيحة لا تتعلق بمسألة استرداد الامتياز يسل باعطاء الشركة مجالا اخر للاستثمار يدر عليها ربحا قدره ١١ مليون ليرة سنويا فان في عقد الاتفاق بين الدولة اللبنانية وشركة الرما فضيحة من نوع الاسترداد الذي تكرنا ( العقد المذكور نشر في الجريدة الرسمية في عدد حزيران ١٩٦٠ ) . بالمختصر ، فان الدولة اللبنانية قد دفعت لشركة الرما مبلغ ثلاثة ملايين ليرة ثمن ائنية وارضي مكتسبة من الجبر ، وملكسغ مليون ليرة تسوية حسابات ( ١ ) . وببلغ عشرة ملايين ليرة لقاء استرداد الحقوق الامتيازية

### ظروف العمل الصعبة

وبخل الزعيم هناك اربعة ، هؤلاء اقابوا علاقة مع اجهزة الشرطة البلدية والامن العام . هذه العلاقة تضع عرباتهم التي يبلغ عددها اكثر من سبعين بعيدة من الملاحقة وتعطيهم الامتياز بالتجول في الامكن المحظرة على بقية الباعة تحت رعاية مفوض غسي الشرطة .

### ظروف العمل الصعبة

الباعة يداون معلم منذ الساعة الثالثة

صباحا حيث يتوجهون الى سوق الخضار الرئيسي ويشترون منه بضائعهم . يستمرن في البيع الى ما بعد الرابعة بعد الظهر . ما يبقى من البضائع تشرط الزوجة والاولاد على بيعها امام البيت حين يعود الزوج او الاخ . او يبيعها لاحد البائعين بابضئ الاثمان . كثير من العربات يجرها الاب وابنه او شريكان وبعض الاحيان ثلاثة لانهم مضطرون لدفع اثمان البضاعة نقدا ومنع ايجار العربة . في الحافق الشعبية تنشأ بصورة عفوية نوع من السوق اشبه بحفطة تتوقف فيها العربات صباحا يضع ساعات ثم تنطلق غسي الاهياء وهذه المحطات هي : التونات ، الملا ، الكبي ، الزمرة ، صبرا وبعض مناطق الاشرفية .

### الوضع القانوني

قانونيا يسمح للعربات بالسير في الشوارع اذا هاز من يعمل عليها على رخصة وبطاقة صحية . البلدية اوقفت استعمال الرخص منذ سنة ١٩٦٢ وحددت البلدية منطقة محظورة على الباعة ( طمعا على غير المتفنيين ) تمتد من ساحة الشهداء حتى الحمراء . سمحت البلدية للماعة بان يستعملوا عرباتهم لتقل بضائعهم من سوق الخضار بالجملة بشرط ان يتروا النطقة المحظرة قبل الساعة السابعة صباحا .

### الوضع السياسي للباة واستغلاله من قبل الشرطة

الباعة يبلغ عددهم عدة الاف معظمهم من السوريين والكراد والفلسطينيين وقلة منهم لبنانيين من الجنوب . الشرطة البلدية تستفيد من هذا الوضع تماما : فبالإضافة الى ذلك القروض المشرف على عربات الزعيم وامثاله تقوم بعض المخابرات القريبة من الاسواق - المحطات بشن غارات على الباعة المتجمعين وتنظم بحقهم محاضرات ضبط يدلية تفرم كل منهم ثلاث ليرات ، بعض الاحيان تشن البلدية حيلة مصادرة فتصادر العربات بما عليها بحجة عدم حيائة اصحابها للرخصة ومن يعترض يضرب ثم يؤخذ الى المخفر حيث يقف معه . الطامة الكبرى اذا كان كرويا لا يعمل جنسية لبنانية مع انه يكون قد ولد في لبنان فيتم بانه دخل البلاد خلسة فيوقت تهيدا لسجنه او ارساله خارج البلاد . عند ذلك تلعب الرشوة دورها . اذا كان سوريا يطلب منه الكارت الاخير وهذا الكارت حسب القانون يفرغى على السوريين تجديد كل ثلاثة اشهر اي يتوجب عليه الذهاب الى سوريا والعودة الى لبنان لايخذ كارتا جديدا . عادة لا يطلب هذا الكارت الا في حال احتجاج البائع السوري على مصادرة بضائعه . ( نيا كما يطلب اي حاجز دورية سنائي فجاوي من اللبنانيين بعض الاحيان ان يكونوا حاملين لهوياتهم بموجب القانون ومن لا يحملها يوقف ) .

اصحاب الواسطات يفرغ من عرباتهم وبضائعهم فوراً . اما الباعة المخمورون فيذهب « الصالح » منها « لوى المعجز » حسب ما ينص القانون . بعض اصحاب العربات وجدوا طريقة اخرى لتلافي هذه المشاكل هي : جمع عدة كيلوات من الخضار يوميا وارسالها الى المخافر القريبة من محطاتهم او لبعض المتفنيين في

الباعة عادة يلعبون كل حسب انتماله الى بعض الزعماء . فالأفراد يظهرون الى حشاش الحكيم ومن قبله الى سامي الصلح اما الجنوبيون فيظهرون الى كامل الاسعد او صائب سلام حيث تسكن قابليتهم في منطقته الانتفاخية .

الباعة عادة يلعبون كل حسب انتماله الى بعض الزعماء . فالأفراد يظهرون الى حشاش الحكيم ومن قبله الى سامي الصلح اما الجنوبيون فيظهرون الى كامل الاسعد او صائب سلام حيث تسكن قابليتهم في منطقته الانتفاخية .



# دور المعلمين البنانيين بـ «وظيفتها» وبرامجها

أخرج هذا الجيش من جيوب سراويله أو قطفه من بستان أبيه — أو أن يقال لك : « مات الملك غلان وكان ظالما فخلعه ابنه وكان عادلا » فيدخل في روعك أن مصائر الشعوب بقدرها الله حين يطر هذا الملك على السجل وذاك على الظلم ولا حول ولا قوة الا بالله ! ..

أو فصل الجغرافيا عن التاريخ تماما بحيث تبدو حدود الاقطار وكأنها قدر لا دافع له ..

وأعمال الجغرافيا البشرية على اختلاف جوانبها ، الخ .. اختيار نصوص أدبية ذات مضمون إيديولوجي معين لاستعمالها في وجوه مختلفة .. الخ . بل أن اختيار مسادة دون أخرى لدراسها في البرنامج يتم وفقا لمعايير التدين الإيديولوجي ، فنستبعد المواد التي تشكل مخاضا إلى مشاكل المجتمع الفعلية ، ويجري — باسم « الثقافة العامة » — إقرار مواد ليست دراستها الا حشوا في حشو .. لكن هذا الامر الأخير لا يظهر بوضوح الا في المرحلة الثانوية وبمديها .

## ب — الأعداد العملي :

ووسائله هي مواد اللغة والحساب والعلوم ، الخ .. يضاف الى ذلك ان المواد التي يقبل عليها الطابع الإيديولوجي تعد النافذة أيضا ببعض الأوليات حول وصفهم البشري والطبيعي وتتيح لهم أن يتحرروا فيه بيزيد من اليسر . ( مثال ذلك ان الجغرافيا تعلمهم موقع بلادهم بين الاقطار المحيطة بها وفي العالم وطبيعة هذه البلاد وتوزيع السكان على اراضيها مما يعينهم على فهم الكثير من الشؤون الدولية في العلاقات الاجتماعية . مثله أيضا ان بعض المحفوظات الأدبية تزودهم بـ « حكمة » مكونة من أي وقت من الاوقات ، خروجا صارخا عن مضمون التعليم الذي كانت تنقله المدارس الخاصة ، فذلك يعود أساسا إلى ان الإيديولوجية التي كان ينقلها هذا التعليم وحاجات السوق التي كان يليها ، لم يطرا عليها — عدا الاتساع — الا تعديلات شملت بعض جوانبها لكنها لم تتعرض لأصولها العميقة .

٢ — أعدت المدرسة الرسمية ان تلزدي — على افضل نحو ممكن — وظيفة ذات شقين : الأعداد الإيديولوجي الذي يؤزل الى دعم الولاء للنظام الاجتماعي القائم ، والأعداد العملي الذي يؤزل الى تلبية حاجة هذا النظام — أي ، في الجوهر ، حاجة السوق — من « الكفاءات » التي تكفل تصريف شؤونه واستمرار عمله ونموه . ومواد البرامج موزعة بين شقي هذه الوظيفة على نحو لا يخلو من الوضوح .

## ١ — الأعداد الإيديولوجي :

وسائل هذا الأعداد هي مواد التاريخ والجغرافيا والدينيات والأدب وما شاكلها ، والأسلوب الذي يلجا اليه في تسخير هذه المواد لأغراض الإيديولوجية المسيطرة يتراوح بين الكتب الصراح والتلفلغ الحسن التوبيه الى نفوس التالدة . مثال على الكتب : تزويد حطب كاملة من التاريخ اللبناني أو تقديم الوجود اللبناني وكأنه جوهر ازلي لم تكن طرات عليه ، أو تقديم قوس القبع ، قسي الدينيات ، على أنها مؤسسات لا يجرعها الا نبيل الغايات من الحفاظ على المواطنين الى الدفاع عن الوطن ، الخ ..

مثال بين المدارس « المجانية » الخالص هو الجيش وتحويل الحروب المجردة الى ملاحم بطولية وأفعال الشروط التاريخية للصحف ( كان يقال لك : شكل هنرييل جيشا قويا وزحف به على روما وكان هنرييل الكوكور

النسبية التي كانت قائمة بين المناطق أو بين الطوائف في التشكيكة الاجتماعية اللبنانية ، بحيث كان سكان بعض المناطق يتوجهون بتجارهم نحو القطرين المجاورين ( سوريا وفلسطين ) دون المرور بالمركز ( بيروت ) أو باجهزة تابعة للدولة اللبنانية . هكذا ظلت المدرسة ، خلال المرحلة المذكورة ، لا تشكل ، في معظمها ، الا جانباً — أساسيا بالطبع — من الجهاز الإيديولوجي الديني الذي كان يحتل مكان الهيمنة بين الأجهزة الإيديولوجية الأخرى . فكانت المدارس دينية الطابع تنهج أولا الى دعم وحدة الطاقة ومن ثم الى توطيد مركز الطاقة أيضا في إطار الخاصة على الدولة والسوق المحلية « مرضا » ، حاجات هذين الأخيرين . الا ان هذا الوضع أخذ يتغير سريعا ، حينما سائر مرافق الإنتاج القائمة في المناطق فتوطدت بذلك وحدة السوق وأخذت الدولة تشعر ، من جراء هذه الوحدة المتنامية ، بحاجات جديدة يفرضها اتساع وظيفتها وبإمكانات جديدة يتبناها هذا الاتساع نفسه ، منتجة بدورها تلبية الحاجات . وبدأت المدرسة الرسمية تبرز على أنها المكان الأول لانتاج « الكفاءات » التي يحتاج إليها السوق والدولة . لكن نمو نمط الإنتاج الجديد لم يؤد الى تدمير العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبله ( بين المناطق وبين الطوائف ) بل ان هذه العلاقات تحولت الى درع يخفي علاقة الاستغلال الرأسمالي ويهيئ بالتالي نمط الإنتاج الجديد . وكأن ان انكمس ذلك على وضع التعليم فبقيت المدرسة الخاصة تزح بقلتها الإيديولوجي على التعليم كله وتلبي قسما من حاجات السوق والدولة لا تستطيع إمكانات الدولة ان تغطيه . وحين أصبح التعليم مداخل الى الترتي الاجتماعي ، ثم انقسام الطب على بين المدارس الرسمية والمدارس الخاصة . وأصبحت المدارس الخاصة ، بسبب إقبال أوساط اجتماعية جديدة على التعليم ، موزعة حسب طيفين أفقي وعمودي . فالطيف الأفقي هو ذاك الذي يفصل بين فئات المدارس وفقا لوصول رواتبها الطبية . وهذا الخط يسمي وأصحا حين يمر بين المدارس « المجانية » الخاصة التي تحصل الدولة المبد الأول في تويلها ، من جهة ، والمدارس ذات الرسوم المرتفعة — على تفاوت في ارتفاعها — من جهة أخرى . أما الخط العمودي فهو ذاك الذي يشير الى

هذه الصفحات من دراسة بمديها الطليبة والمعلمون الثوريون في دور المعلمين والمعلمات اللبنانية . وهي تعرض بالتد لوظيفة دور المعلمين الراحنة وبرامجها وتخلص إلى مخرجات تصلح برنامجا أو جزءا من برنامج لنضال طليبة السطور وسائر المتعنين باستقبلها .

١ — المجتمع اللبناني — شأنه في ذلك شأن أي مجتمع رأسمالي آخر — يعد للمدرسة فيه وظيفة بعينها — هذه الوظيفة هي أن تكون المدرسة جهاز الدولة الإيديولوجي المهيمن ، أي أن تكون الجهاز الأول الذي ينتج أعدادا إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة التي هي ، قسما جوهرها ، علاقات الإنتاج الرأسمالية .

عليه تكون المدرسة جهازا ( هو الأهم في المجتمع الرأسمالي ) بين أجهزة الدولة الإيديولوجية (١) الأخرى ، ومنها الجهاز الديني والجهاز المالي والجهاز السياسي والجهاز الثقافي ، الخ .. ولما كان الشأن هو إعادة انتاج علاقات الإنتاج ، فإن هذه الأجهزة جميعا تكون في حالة تعامل مع نوع آخر من الأجهزة هي أجهزة القبع ، وكانت هذه الأخيرة تابعة للدولة أو مستقلة نسبيا عنها ( مثالا : الجيش ، الشرطة ، عملاء الزعامة المسلحون الخ .. ) ، فنحن نجد أجهزة الدولة الإيديولوجية على كفة من الجزان ونجد على الكفة الأخرى أجهزة القبع ، تسد حيز الأولى عند الضرورة أو تفتني خلفها أو تعينها على مهنتها بمجرد استعاضها لها تسلكه من قوة أمام الذين يسول لهم وضعهم ادخال الخلل على ميزان « النظام » القائم .

٢ — في لبنان لم تكن المدرسة حتى الاستقلال ، هي الجهاز الإيديولوجي المهيمن . ولم تكن المدرسة الرسمية ، وبذلك ، تحتل المكانة المذكورة . فإن دور الدولة في مركزه العلاقات الاجتماعية والتبقي على خيطها كان لا يزال ضعيفا . وكانت حاجة السوق إلى تدخل الدولة في ضعف الدولة وفي تخلف حالة السوق يعود ، في جوهره ، إلى المسمى رخاوة وحدة هذه الأخيرة ، أي إلى التواضع

في قوالب ذات طابع إيديولوجي صارخ ( مثال ذلك مسائل الحصب حول الربح والفائدة وقطع الأرض المسورة التي تغرس فيها الأشجار صفوها الخ .. ) .

— هذان التومان من الأعداد — وهما على ما رأينا يتداخلان — تسيبهما وظيفة المدرسة الابتدائية — التكميلية في إعادة انتاج علاقات الإنتاج ضمن التشكيكة الاجتماعية اللبنانية ، والذي يصمم هذا الأعداد هو طابع « الثقافة العامة » التي تند ، على أي حال ، نحو المستوى الأعلى ( التعليم الثانوي ) ثم نحو المستوى الموجع بإعداد استاذة التعليم الثانوي ( معظم الفروع الجامعية في لبنان ) . لكن عبارة « الثقافة العامة » هنا تظل ثالثة الدلالة لان دلالتها لا تخضع لمقاييس الحقيقة العلمية أولا ، بل تخضع تعلمهم موقع بلادهم بين الاقطار المحيطة بها وفي العالم وطبيعة هذه البلاد وتوزيع السكان على اراضيها مما يعينهم على فهم الكثير من الشؤون الدولية في العلاقات الاجتماعية . مثله أيضا ان بعض المحفوظات الأدبية تزودهم بـ « حكمة » مكونة من أي وقت من الاوقات ، خروجا صارخا عن مضمون التعليم الذي كانت تنقله المدارس الخاصة ، فذلك يعود أساسا إلى ان الإيديولوجية التي كان ينقلها هذا التعليم وحاجات السوق التي كان يليها ، لم يطرا عليها — عدا الاتساع — الا تعديلات شملت بعض جوانبها لكنها لم تتعرض لأصولها العميقة .

١ — لا يملك معظم المعلمين الذين يعملون في مدارس الدولة الابتدائية والتكميلية ، من « الكفاءة » الا ما اكتسبه على مقاعد هذه المدارس نفسها ، يضاف اليه ، طبعا ، بعض الخبرة التي يكتسبها المراس . أي أن معظم المعلمين الذين يدرسون الحصب مثلا في الصفوف الابتدائية لم يتعلموا الا في هذه الصفوف نفسها ، لكنهم انتقرو بالممارسة وابتوا أكثر قدرة عليه بسبب نمو تفكيرهم مع تقدمهم في السن ، الخ .. من هنا ان إحدى المقاييس التي تسمى اليها برامج دور المعلمين هي تزويد طليتها بمعرفة للمواد التي سوف يدرسونها تزويد بعض القسم من معرفة تفكيرهم القليل بهذه المواد ، وذلك اصعب الايمان .. أما القليلة الثانية فهي تزويد طليتها بالدور بعيش « اللوات » التربوية التي تنتج لهم — محدثا أيضا — مزيدا من الفعالية — محدثا — في تطبيق برامج المدارس الابتدائية والتكميلية . لذا فان أي نقد لبرامج دور المعلمين لا يسمه الا ان يتخذ موقفا من مقدار نجاح البرامج المذكورة ونحو سوف نرى ان المواد المدرجة في برامج دور موزعة على هاتين الفئتين ، على نحو لا يخلو من الوضوح هو الآخر . لكن مما ينبغي قوله في بداية الكلام هو ان لبرامج دور في الواقع غاية تتجاوز هاتين الفئتين وتجميع بينهما لأنها تشكل كالمها الأخير . هذه الغاية هي أعداد المعلمين لضبط المدرسة ضمن وظيفتها الاجتماعية ، وقد وصفنا آنفا . وإذا كانت برامج دور هي وسيلة الأعداد ، فإن برامج التعليم الابتدائي التكميلي نفسها هي وسيلة التثبيت . والمعلم « المبتدئ » في نظر المدرسة الطليقة ، هو ذاك الذي « احسن » أعداده ليحسن الضبط بدوره . لكن المعلم ، وأن لم يكن « مبتدئا » ، لا يملك القدرة على الخروج القلمي من وظيفته في المدرسة الطليقة . فهو وان استطاع أن يفرض المبادئ الإيديولوجية التي يتلقاها في الدار ، يظل أسير البرامج التي سيكون عليه تطبيقها في المدرسة . ونحن لا نريد ان ننفي حقيقة المعلم على الاحتفاظ بهامش معين للبادرة ، ان هذا الهامش يقيس محدودا وان رفض الانضواء تحت راية الإيديولوجية الرسمية لا يجعلها التعليم أمر لا يمكن تنفيذه فعلياً ، على صعيد فردي ، وان هذا التنفيذ يقتضي وجود رقابة ديمقراطية على برامج التعليم

٢ — ان الامر الواضح الأول هو ان جميع المواد التي تدرس في المرحلة التكميلية يعاد الى تدرسيها في دور المعلمين . والمؤكد هو ان هذه المواد تال من الوقت في السطور أقل مما تنقله في المدرسة ، وذلك بمسود سببين : ١ — أن ثمة مواد أخرى تدرس في الدور ولا تدرس في المدارس . ب — ان مدة الدراسة في المرحلة التكميلية هي أربع سنوات ، بينما هي ثلاث سنوات قس دور المعلمين ( باستثناء الزاينة التي لا تولد بعد ) ثم ان العام الدراسي في الدار أقصر منه في المدرسة إذ هو يبدأ عاليا في تشرين الثاني وينتهي في أيار ، فيكون هاتين الفئتين — كلاهما من التدرسي القلمي على الأقل — هذا يعني ان تدرسي اللغة العربية او اللغة الفرنسية او العلوم الخ .. في السطور لا يستطيع ان يصرف الى النحو الذي يستوجب فعلا لا سوف يصادفه المعلمون المقبلون من مشكلات . فني علم نفس الطفل مثلا يبدو واضحا ان واضعي البرنامج تصدوا الى اعطاء « فكرة » عامة من المعلم المذكور ، فاستهلوا برنامج السنة الثانية بصرف عام ثم بيند من التغيرات القليلة والصحية الخ .. ثم تابعوا مراحل الطفولة والمرافقة منذ الولادة ولم يصلوا إلى مشكلة التخلل الدراسي والمي المرواير النفسية الا في نهاية السنة الثالثة ، فحصرها لها جميعا ١٧ ساعة فقط .. هذا علما بان إمكانات رائد واحد وإتقان استعماله أو التنبؤ على اكتشاف حالة واحدة من حالات التخلف يستغرق من الوقت أكثر من هذا بكثير .. أما منهج علم الاجتماع فليس فيه كلمة واحدة من الأساليب المختلفة التي تتبع لإجراء تحقيق اجتماعي حول اصول الطلاب ومشكلات وسلطهم المعالي الخ .. بل هو يتحدث عن « الواقعة الاجتماعية » أو عن « الراسلية والاشرافية والمركسية » ، الخ .. فإن آخر ما يعني السادة واضعي البرامج هو تكييف الطلاب من توظيف ما يلقونوه في خدمة مهنة المقبلة .. وإذا كان

الخ .. ولما كان البرنامج كله يخضع لمقاييس « الثقافة العامة » — وهي مقاييس غير موجودة ! — فإن اختيار النصوص الأدبية والشخصيات التي تدخل في برنامج الادب العربي والتد للغة الثانية مثلا ، لا يخضع لأي مقياس سوى الانتقالية الممياء . فمن ذا الذي يقرر ان كان علينا أن ندرس ابن الرومي عوضا عن أبي نواس ؟ وهل تم التفكير غملا في مردود هذه الدراسة على تأهيل المعلم لتدريس اللغة العربية في الصفوف الابتدائية والتكميلية ؟ وللتفت بعد هذا الى برنامج التاريخ .. فهو دورة حول التاريخ اللبناني منذ العصور الحجرية حتى أيامنا هذه ، في ٤٤ ساعة موزعة على عامين ! هذا بينما يدرس طليبة المدارس التكميلية تاريخ فرنسا في القرن الثامن عشر مثلا او مغامرات فريدريك الكبير من كتابين الثانية ..! الخلاصة ان ثمة ظاهرين متزاوجتين في إطار « الثقافة العامة » نتجان من تصور سفيه تماما لهجة دور المعلمين . أما الظاهرتان فهما الانتقالية التي لا يخضع ما تنتقيه لأي مقياس علمي سوى وجود المادة في برنامج المدرسة الابتدائية التكميلية ( ولو كان مضمون المادة مختلفا هناك ) والمراكمة التي تصر على تغطية سائر المواد المدرجة في برنامج المدرسة المذكور وتلجا الى الانتقالية حين تجد نفسها عاجزة عن التغطية الكاملة .. وهكذا دولك . هذا وتلي المواد « الإيديولوجية » المدرجة في برنامج الدور ( التاريخ ، الدينيات ، الخ ) نفس الحاجة التي وصفناها في كلنا من وظيفة المدرسة الطليقة على الصعيد الإيديولوجي .

٤ — تؤدي مراكمة المواد غير «التربوية» بلبينة الحال — الى تضيق المجال المعطى للمواد الأخرى « التربوية » في برامج دور المعلمين . فبرنامج علم نفس الطفل لا يتال من الوقت الا حوالي ٨٠ ساعة موزعة على عامين . هذا بينما تلي علم النفس العام صف الفلسفة حوالي مائتي ساعة خلال عام واحد ! أما برنامج علم الاجتماع فهو « القريب المقترب » لان حصته لا تكاد تتجاوز الأربعين ساعة طوال عامين . أما « التربية » نفسها واثرة خلال المستنئين الأخيرين : سامعان للدروس النظرية في السنة الثانية ( واحدة بالمدرسة وأخرى بالفرنسية ) وسامعان للدروس العملية ( التوزيع نفسه ) ثم ست ساعات للدروس العملية في السنة الثالثة ( سامعان بالفرنسية وأربع بالعربية ) ارتفاعا ، سامعان للدروس النظرية ( خاصة بين الفئتين ) .. لكن ما نريد تبينه هو ان الوقت المعطى لهذه المواد جميعا — وهو ضئيل — لا يصرف الى النحو الذي يستوجب فعلا لا سوف يصادفه المعلمون المقبلون من مشكلات . فني علم نفس الطفل مثلا يبدو واضحا ان واضعي البرنامج تصدوا الى اعطاء « فكرة » عامة من المعلم المذكور ، فاستهلوا برنامج السنة الثانية بصرف عام ثم بيند من التغيرات القليلة والصحية الخ .. ثم تابعوا مراحل الطفولة والمرافقة منذ الولادة ولم يصلوا إلى مشكلة التخلل الدراسي والمي المرواير النفسية الا في نهاية السنة الثالثة ، فحصرها لها جميعا ١٧ ساعة فقط .. هذا علما بان إمكانات رائد واحد وإتقان استعماله أو التنبؤ على اكتشاف حالة واحدة من حالات التخلف يستغرق من الوقت أكثر من هذا بكثير .. أما منهج علم الاجتماع فليس فيه كلمة واحدة من الأساليب المختلفة التي تتبع لإجراء تحقيق اجتماعي حول اصول الطلاب ومشكلات وسلطهم المعالي الخ .. بل هو يتحدث عن « الواقعة الاجتماعية » أو عن « الراسلية والاشرافية والمركسية » ، الخ .. فإن آخر ما يعني السادة واضعي البرامج هو تكييف الطلاب من توظيف ما يلقونوه في خدمة مهنة المقبلة .. وإذا كان

تدريس اللغة الفرنسية ، مستقبلا ، يستلزم متابعة الطالب في الدار لدروس « تربوية » تتماق بهذا التدريس ، فإن ما يستعصى على المعلم ان يفهمه هو تدريس البض من مواد « علم التربية العام » باللغة العربية وتدرسي بعضها الآخر بالفرنسية . ولا نريد هنا ان تعرض للمضمون الإيديولوجي الذي تحصله هذه المواد « التربوية » كلها ، فذلك امر غرور حه . يكفي ان نشير مثلا الى ان برامج علم نفس الطفل وعلم الاجتماع والتربية لا تشير ايدا الى تأثير الظروف المعيشية التي يعاني منها أبناء الطبقات الفقيرة ( سمة المسكن ، نوعية المأك ، العلاقة بين الوالدين ، الخ .. ) على سير دراستهم .. هذا وقسم ان هذه المشكلة هي بالذات ما يقيق تقسيم مئات الآلاف من الأطفال في لبنان . ونضرب صفحا عن أداة التدين الإيديولوجي الفاضلة التي تسميها البرامج « الاجتماعية » ..

٥ — بقيت كلمة عن الانتقالات قبل ان نصل الى الحلول .. ان غلبة الانتقانات في جميع مراحل التعليم هي النتيجة .. وقد باتت الأرقام توضح اليوم ان التفتيشية نثال من القراء وتسد عليهم ، قبل سواهم ، ابواب الرزق .. لكن القضية قس دور المعلمين تتم في معظمها قبل دخول .. تتم عبر الجدارة . لذا فإن الدولة لا تترجم كثيرا اذا نجح معظم طليبة الدور في الامتحانات النهائية ما دامت قد حصدت عدهم سفلسا وأنفقت عليهم بعض المال من خزائنها .. بيد ان هذا لا يعني ان لا تصفية في دور المعلمين . فالدالة موجودة وهي الماملة الكافية في اللغة الفرنسية وهي تعرف الى من توجه شرياتها . فالدالة الفرنسية موجودة بين المسواد الثلاث الإلزامية التي تطلب في امتحانات السنوات الثلاث ، أو هي — بعبارة أدق — ليست مواد الإلزامية دون سواها منذ العام الماضي.. في السياق نفسه قس حشاك ثمة مواد تختار من بين المواد الباقية ، في برنامج كل عام ، قبل اسبوع من الامتحان ، لتكون مطلوبة في هذا الأخير . هذا الاختيار أخذ يضيغ من فرصة النجاح أمام الطلاب ، لأنه حرمهم من مواد مهمتهم على درسيها ، في كل حال ، وكانت تشكل وسيلة لتعويض « النقص » في المواد الأساسية ، لأنها محددة الضمن ولان الإجابة فيها رهن — بالتالي — بجهد الذاكرة . هكذا وصل جهد التفتيش « المبرك » إلى طلبة الدور بعد ان باتت الدولة عاجزة عن ان تستوعب كل هؤلاء الذين احصتهم وأصدا واحدا قبل ان تستقبلهم في أكاف دورها . فالدولة تفضل طبعا من تعينهم في سلك التعليم من حملة الشهادة التكميلية التي تهم أقل كلفة من حملة الدور لوي الرواتب « المرتفعة » ثم ان الدولة غير مسعدة أبدا للتسامح في شأن اللغة الأجنبية ..

## ما هو الحل ؟

١ — في شأن المسواد « غير التربوية » :

تقسم الدور الى فروع . ويعتبر كل فرع مجالا للتخصص في مادة دون سواها من المواد التي تعلم خلال المرحلة التكميلية ( اللغة العربية ، اللغة الأجنبية ، والرياضيات ، العلوم ، الخ .. ) . ويقسم دور التدراسة في كل فرع الى ثلاثة أقسام : قسم لتكييف الطلاب من إتقان المادة نفسها وقسم أقصر لتعليمهم أفضل الأساليب لتدريسها وقسم ثالث للمواد التربوية التي تسود اليها . عسلى

— البقية على صفحة ١٥ —



## شهادة واقعية عن اوضاع الحرفيين اصحاب محلات صنع الاحذية

- الاصول الريفيه
- عدم الثبات المهني
- عمليه النهب التي يمارسها التجار
- ساعات العمل الطويله العاجزه عن ايقاف المصير المحتوم : زوال الحرف ونشوء المصانع الكبيره

تحاول هذه الشهادة الواقعية ان تعترف بلوابع الحرفيين الذين يمكنون ويعملون بانفسهم في محلات صنع الاحذية المنتشرة في مناطق مختلفه من بيروت وبخاصه في منطقة سن الفيل ويرج حمود والنهر .

واذا كان يصعب على شهادة واحدة ان تكون « نموذجية » بمعنى ان تعبر عن اوضاع مختلف الحرفيين في هذا القطاع فان بالامكان التأكيد على بعض الاشادات التي تتضمنها هذه الشهادة والتي تمثل سمات معينة للحرفيين وللمهمل اللبنانيين وللسكان « منطقة شمعية » من نوع منطقة برج حمود : الاصول الريفيه وبخاصه الجنوبيين الذين تعطل بهم هذه المنطقة ، العلاقة مع التجار الكادحين سواء عن طريق بيع المواد الاولى او عن طريق شراء الاحذية الجاهزة على استئراف ارباح الحرفيين الضئيلة ، مضاربة المصانع الكبيرة التي ترغم الحرفي على بلل ساعات عمله ضمنية وطويلة - اكثر من ١٥ ساعة يومياً - دون غادة ، وفي مقابل عمليه القضاء على المحلات الحرفية الصغيرة - لصلة المصانع - نرى نمسك الحرفي بأوهامه حول امكانيه تحسين اوضاعه . كذلك العلاقة المائرة مع القرية التي لا تشغل الا انواع هامشية من حياة الحرفي ساكن المدينة ، والنظرة الى الانتفاضة باعتبارها تمثل علاقة شخصية وعائلية مجردة عن اي تمثيل لصالح قومية او اتناجية .

تتناول هذه الشهادة حرفياً صاحب محل صغير لصنع الاحذية في منطقة سن الفيل ، لا يوعي المحل على أية آلة ( ماكينة خياطة او سواها ) ويعمل فيه صاحبه بمفرده : ملك هذا المحل منذ حوالي العشرين . اصلي من بنت جبيل . ولكي نزهت الى بيروت في عام ٥٠ بسبب عدم توفر الشغل في القرية . في بيروت اشتغلت عاملاً « بالجزو » ( اي بالقطعة ) في محلات متعددة لصنع الاحذية . كنت اعمل في النهار واطعم الراديو والكهرباء في الليل . في عام ٦٠ نلت شهادة تخصصي بالراديو والكهرباء ، فتركزت مهنتي صنع الاحذية لامل « كبرهبي » ١٢٠ لييرة شهرياً . تركت العمل وصرت اشغل لفترة على حسابي . ثم فتحت محلاً في برج حمود لتصلح الراديو والكهرباء ومعه مكتبة . بعد ٢ شهر تضايقت مالياً ففنت « للصلحة » اي صنع الاحذية . عدت اشغل بالقطعة في عدة محلات الى ان جمعت قرشين وفنصت هذا المحل .

هل تشتغل وحده ؟  
- اشغل وهدى واصنع الغذاء كالملا بنسبي . لكني لا اصنع سوى الاحذية « المولدية » . معظم المحلات هنا تخصص في نوع معين من الاحذية وذلك لان النقص يقلل التنافس وخاصة لمن « القوالب » .  
- ومك ساعة عمل في اليوم ؟  
- مهلاً ليس ثابناً . هناك مواسم : موسم

لا داعي لتكرار ما يقاسي المرضى العاديون من اذلال وما يحظى به المترومون من عناية في صيغيات ومختبرات وزارة الصحة العامة ، اذا أنه لا يختلف عما وصفنا في مقالنا السابق عن التطبيب في المستوصفات .

بقي ان يذكر المواطنون المحرومون المسؤولين الكرام والوزراء الشباب « النورين » باحوال تلك المختبرات والمستوصفات التي يبدو انها تزداد سوءاً ، ولا من يسأل وكأنه كتب على الكلدانيين في لبنان ان يبقوا في نزاع مع الجوع والمرضى وشعب المرض مخيف كالخطبوط اطرافه كذرة تبدأ بالظبيب مروراً بالمختبرات واصحاب الصيغيات وانتهاء بالمستشفيات التي تنص آخر قطرة دم وتحولها الى ارباح في خزائن اصحابها .

### ١ - السرقات نتيجة التواطؤ بين الاطباء وموظفي الصيدلية

لا تكاد تصل طلبة الادوية الى الصيدلية حتى يرف الخبز الى اطباء المستوصف ، لا لكي يصرفوا الى المرضى المسكين ومعاد الله في ذلك ، بل ليشحنوا الى عياداتهم باساليب جهنمية اصبح الامدون منهم يتقنوها اكثر بكثير من اتقانهم استعمال الساعة ! وذلك بالتواطؤ مع عدد من موظفي الصيدلية « الكرام » . فيتم الاتفاق مثلاً على ان يكتب على كل « روصة » تقريباً نصف او اكثر بطريقة مختلفة مع او اشارة سرية تدب ان هذا الصنف ليس للمريض بل للطبيب وليس استطاعة المريض اكتشاف ذلك لانه لا يمكنهم قسراً « الروصه » وحتى ولو حاولوا ذلك فلن ينفوا منها شيئاً . وتتكدس الاصفاف في امكن جانبيه لياتي الاطباء ويتسوهوا مع موظفي الصيدلية يبررون صرفها « بروصات » لا شك في قانونيتها .

واذا اقتضى الامر الاسراع فيترغ الصيدلية من هذه الاصناف الغالية ، بعد استخدام الصراع عليها بين الاطباء يلجأ هؤلاء الى ارسال الروصات باسماهم وهيبة الى شركائهم في الصيدلية ، واذا تعذر على احد الاطباء مقد صفة مع اصحاب الفتوى في الصيدلية لجأ الى استعمال المرضى نفسه وطبما المظلوب مريض ساذج ، فيقول له الطبيب او المرفزة انه يجب ان يعود لعمدهم بعد احضار الدواء لآخر التصيلات بشكل واضح وبعد مودة يقال له ان أحد هذه الادوية سلم خطأ ولا لزوم له ، وطبما يأخذ الدواء « الخطأ » طريقة « المصحح » الى خنية الطبيب .

وبعد هذا كله لا يكاد يضي اسبوع او اسبوعان على وصول « الطلية » الى الصيدلية حتى لا يبقى منها الا الادوية الرخيصة والتي تركب في محلات من ادوية ويتوافد المرضى ليقال لهم ان هذا من الاصناف المدونة في وصفاتهم المجانية غير متوفرة وعليهم شرائها من الصيدليات الخاصة . واذا اكتشفت احدى هذه السرقات، يقال ان هؤلاء الاطباء لا يأخذون هذه الادوية لبيعونها لزيوتهم بأسعار تفوق اسعارها المدة بل ليظهرها لزيوتهم الغراء . قسا مع وزارة الصحة طالبا ان القراء هم بالتالي المستفيدون الوحيدون من ادويتها !  
هذا بالإضافة الى ان عددا كبيرا من الادوية الغالية غير مؤمن اصلا في الصيدلية نتيجة

« غر » الوزارة وضالة ميزانيتها وطرق تزييم الادوية الجيدة التي لا يتسع فكر اي مواطن لمعرفة اسرارها .

### ٢ - نفاذ معظم الادوية قبل نهاية النصف الاول من السنة .

تفرغ الصيدليات نتيجة « نزوح » الادوية السريع الى عيادات الاطباء وتطلب كميات جيدة من المستودع العام . تتر هذه الكميات على الصيدلية لتتابع مسيرة النزوح الى حيث الذخيرة والامان في عيادات الاطباء ولا ياتي نصف السنة حتى تكون معظم الادوية قد اكملت مسيرتها الشاقة واخذت المستودع العام والصيدلية لدورة جديدة من القزوح ، فيعلن عن مناصرة اعنت بقعة لخدمة المصلحة العامة طبما حسب الاعلان ، وفي النهاية طبمسا لصلة من اعدها ، ويوسو الالتزام على اصحاب الحظ الوافر « خدام » المصلحة العامة من الاقارب والمحاسب ومن تسبح لهم جيوبهم بدفع المبالغ المباهظة لمرصة الاسرار السرية .

وينتظرون اقرار الموازنة للعام القادم حتى يتسنى لهم فتح اعتماد لتسليم الادوية الجديدة لتابعة الدورة السابقة . وفي هذه الانتشاء طبما يرد المرضى على أعقابهم عن ابواب الصيدليات لعدم توفر دوائهم .

### ٣ - الادوية المركبة في الصيدلية

لا يجهل المسؤولون في الوزارة ان بعض الادوية يمكن تحضيرها في الصيدلية بغيره التوفير ولكنهم يتناسون ان تحضير يتطلب ضميروا حيا من نظافة خائفة ودقة في الاوزان واتباع اساليب جيدة في التحضير واذا قد الضمير لابد من رقابة صارمة ، ويكفي ان يرى المريض ان الرقابة غير نظيفة لينك في صلاحية محتوياتها وان لم يدرس فن تركيب الادوية .

ثم هل تورع من يسرق الادوية الجاهزة عن سرقة بعض المواد الكيماوية الغالية بديل ادخالها في الدوائ المركبة بكميات صغيرة ، اذا لم راقب ذلك ؟

واخيرا ما رايتكم ايها الصيادلة والمسؤولون في وضع حبوب الدواء في اوراق بالفيسي السطوي السوداني الساخن في شوارع بيروت ؟

هل عجزت الوزارة المرفزة عن تأمين علية كروتون او زجاجة تلصق عليها ورقة تحصيل اسم المرضى واسم الدواء وطريقة الاستعمال كما يفرض ان يوضع الدواء للبشر !!

### ٤ - اجازات الشراء للمحظوظين

نصور ايها المواطن ان احد المرضى ( كان من ازام احد القواب او الغنطين او من افراد عائلته ) وجار عليه الزمان وابناه يمرض لا يمالج الا بادوية غالية وهي غير متوفرة في صيغيات الوزارة . ماذا نفل يحصل لهكذا مريض ؟ مهلاً .. اليك بالحل ... هناك ما يسمى باجازات الشراء وهي اجازات تشتري بموجبها الوزارة الدواء للمريض من المستودعات الخاصة . وهذه الاجازات يوتقها الوزير مرلين وكذا يعلم من يستطيع الحصول على توقيع وزير مرلين بالمرصة التي يطلبها المريض . وكل من لا يستطيع ذلك عليه مغارة الحياة بدون توقيع !! وهناك طبما المتاجرة

بهذه الاجازات على قدم وساق وهي على نوعين ، منها الذي يحمل اسما حقيقيا ومنها الذي يحمل اسما وهميا وهو الزبح طبما .

### مختبر المستوصف المركزي « موظفون مسؤولون » يهربون المرضى الى مختبراتهم الخاصة

يصل المريض الى المختبر بعد ان يكون قامى ما قاساه في مستوصفات الوزارة ليحظى بوقفة تحدد القصورات الثلاثة . واذا كان المريض حيث الذخيرة والامان في عيادات الاطباء ولا ياتي نصف السنة حتى تكون معظم الادوية قد اكملت مسيرتها الشاقة واخذت المستودع العام والصيدلية لدورة جديدة من القزوح ، فيعلن عن مناصرة اعنت بقعة لخدمة المصلحة العامة طبما حسب الاعلان ، وفي النهاية طبمسا لصلة من اعدها ، ويوسو الالتزام على اصحاب الحظ الوافر « خدام » المصلحة العامة من الاقارب والمحاسب ومن تسبح لهم جيوبهم بدفع المبالغ المباهظة لمرصة الاسرار السرية .

وينتظرون اقرار الموازنة للعام القادم حتى يتسنى لهم فتح اعتماد لتسليم الادوية الجديدة لتابعة الدورة السابقة . وفي هذه الانتشاء طبما يرد المرضى على أعقابهم عن ابواب الصيدليات لعدم توفر دوائهم .

لا غرابة في ذلك اذا كان معظم موظفي المختبر بين فيهم رئيسهم الدكتور فؤاد غره ( صاحب مختبرات جبر وغره المعروفة وذات القزوح المتعددة ) هم اصحاب مختبرات وطبما باسماهم غير اسمائهم او هم موظفون في مختبرات ، ولهم مكافاتهم على اصدار الزبائن لرب عملهم . ولا يقتصر الامر على ذلك بل يتعداه الى سرقة ادوات المختبر ومواد التحاليل الى مختبر الفاسي او المختبر الذي يعمل فيه . ولم لا ! والرقابة محدومة . ؟

اما رئيس المختبر فنادرا ما تجده في المختبر اذ ان اشغاله الخاصة اوسع مما يتصور احد - من مختبراته الخاصة الى ناجير - شهادته - في الصيدلة - في احدى صيغيات المستشفيات الى اعمال شتى منها التعليم « الفخري » فهو يعمل افادة من مجلس الخدمة المدنية بانه لا تسري عليه واجبات الموظفين او شيئا من هذا القبيل .

وبمهامه في الاشراف على العمل من الوجهة الفنية وتوقيع نتائج الفحوصات وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين سير العمل في المختبر وزيادة امكانات العمل فيه مثل اقتراح شراء بعض الآلات الحديثة واعتماد اساليب جديدة في اجراء الفحوصات مما يسمح للمختبر ان يستوعب اضعاف مما يتسبب به ومرتبة الموظفين ، ولكن لا داعي لكل ذلك ومن الافضل ان تزداد العلاقة سوءا لكي يهرب هؤلاء المرضى الى مختبره او غيره . ويشك المرضى نتيجة الفحص طبما بعد كل ما يراه ويذهب الى اجرائه في المختبرات الخاصة ، هذا دون ان ننسى ان المختبر يفل كل طارئ بحسب مختلفه كالكلبريا وغيرها ..

— البقية على صفحة ١٥ —



## الحوال

### رسائل

## الشعب الموريثاني والثورة الفلسطينية

— ايماننا الذي لا يتزعزع بحتمية انتصار الشعب الفلسطيني وكافة الشعوب العربية على جميع قوى العدوان ، بما في ذلك اميركا وجميع اساطيلها ، لان العامل الحاسم في الحرب هو الانسان الثوري وليس الاساطيل والقابل والطائرات .

— دمينا المخلق مغنوبا ومانيلا للثورة الفلسطينية ، طليعة الثورة العربية والجهيمة الامامية الثانية للقتال الثوري العالمي ضد الاستعمار والامبريالية رغم كل الممارسات الخاطئة .

— انتقادنا اللاذع لاساليب وافكار مكتب « فتح » في انواكشوط ، ولارتباطاته الرسمية بالحكم العميل على حساب شعبنا ، ولدعاية التي يمارسها لقادة هذا الحكم على امواج الاذاعة وفي غيرها ، ولانقطاعه عن الجماهير صامتة التاريخ ..

— تذكيرنا لمكتب « فتح » في انواكشوط ولحركة « فتح » نفسها بتجربة الفلسطينيين الطويلة مع الانظمة العربية شبه التحررية ، الامر الذي كان يحتم عليهم الاتجاه الى الجماهير ، بدلا من المرحلة الى الاحكام الاستعمارية المؤجلة فالثورة الفلسطينية لا يمكن ان تنصر الا اذا كانت ثورة شعبية تحررية ذات مضمون اممي ، ان الشعوب هي صامتة التاريخ ، وكست الانظمة الرجعية العميلة .

— استنكارنا لتوظيف مكتب « فتح » في انواكشوط ، للديماغوجيات « القبية » في دعائيه ، وكأنه يمثل كنيسة ، وليس منظمة ثورية ديمقراطية ، ان هذا القوم من الدعاية لا يفيد شيئا بل بالعكس ، انه يفخر الجماهير وضلالها ، ويعطيهام مغايير شوفينية سيئة تريد الخيل بلة ، وتعمل مهماتها الثورية غاة في المصعوبة (٢) .

— اول مظاهرة خالت في موريتانيا تضامنا مع الشعب الفلسطيني وكافة الشعوب العربية بنسابة مؤتمر القبة الاول .

وفي ٦ حزيران ١٩٧٠ قامت جماهيرنا في انواكشوط بمظاهرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية ، وقصد تمتت قوات « صديق فلسطيني ومحرره وصديق العرب » ١٢ « هذه المظاهرات بوحشية على مرأى ومسمع من مكتب « فتح » الساكت ، وكل السمارات العربية .

٢ - في محادثات بين « ابو نهد » مسؤول مكتب « فتح » وبين بعض القديسين الموريتانيين بتاريخ يناير ١٩٧٠ ، امتدح ابو نهد الطريق الثالث للاشتراكي والراسالي، وندد بالحزبية ، وقال ان « فتح » تعمل لتوحيد كل الفلسطينيين ، وفصل ادمتهم من الولادات الحزبية ، واعطى صورة عن « كيف تفعل شعبنا بالرغم من هذا الشعب ، ولا نضم الا الحكم الرجعي الموريتاني والامبريالية والصهيونية .

نحن الطلاع الموريتانية المائلة للشعب الموريتاني صالح التاريخ وصاحب القوى التي لا تقهر ، ايماننا منا بوحدة الفضال بين الشعبين الموريتاني والفلسطيني ، وبفعالية سلاح النقد والتقد الذاتي ، وبعد مراجعة نقدية لجارسات مكتب « فتح » في انواكشوط، وبعد محادثات شاملة مع مسؤولي هذا المكتب عرفنا منها حذهم على الاشتراكية العلمية (٢)، وخظورة افكارهم الخاطئة التي لا تتلالم مع قوانين العالم الموضوعية ، واتسبي تصرح المقاومة الفلسطينية ونسبها الى سمعتها وتفقد ثقة وتأييد وطف شعبنا وسائر شعوب العالم . نشيت ما يلي :

منذ البقطة الوطنية التي بدأت تدب — بعد غفوة الاستقلال السياسي — والجرح الفلسطيني مائل في قلوب ونفوس الشعب الموريتاني وذلك لسببين :

— السبب الاول : الارتباط القوي العربي بين الشعب الفلسطيني وبين الموريتانيين العرب .

— السبب الثاني : وحدة الفضال والمهف : محاربة الاستعمار والفضال من اجل الحرية ، بين الشعب الفلسطيني والموريتانيين جميعا ، عربا وافارقة . وقد ظلت المظاهرات والمهرجانات وجميع مظاهر التعبير تجري في موريتانيا دعما وتأييدا وتضامنا مع الشعب الفلسطيني منذ مظاهرة يناير ٦٤ الى حزيران سنة ١٩٦٧ (١) . وفي حزيران ١٩٦٧ ظل شعبنا يناضل طيلة الايام الستة حتى فرض على عميل الاستعمار المختار بن داداه ان يطرد اصقاده الايركان بعد ان عجز عن حمايتهم ، وان يفرط في جميعه « المتقنعين بقضية فلسطين » . وقد بدا المختار من ذلك الوقت يستعمل فلسطين كقوة رابحة لامتصاص نفقة الشعب وتحويل انتقاره عن القضايا الوطنية المحة ، من جهة ، وكجارة رابحة يتهب بواسطتها هو وعملاء الخونة ما تبقى عند شعبنا :

١ - مع الحكم الرجعي الموريتاني في حزيران ٦٧ الحركات الوطنية من جمع القبريات لقادة القضية الفلسطينية ، ووضع قضية فلسطين في المزا المراتي ، حيث حق من ذلك :

١ - الظهور بمظهر « بطل تحرير فلسطين » ٢ - فصل نضال الشعب الفلسطيني من نضال الشعب الموريتاني .

٣ - الاتراء على حساب فلسطين ، جمع اموالا طائلة من شعبنا المائس باسم فلسطين ، ابتغى زبانية الحكم وجرائمه اكرتيا ولم يجد من القاضون الفلسطينيين اي فرك من تلك « التبرعات » ؟

— عشية مجزرة « ازويرات » حيث ارسل الحكم الموريتاني العميل قوائمه المسلحة لسحق ٨ الاف عامل مضربين في الشمال ، يطالبون شركة الحديد « الأوروبية — الأمريكية — الصهيونية » بزيادة الاجور والضمان الاجتماعي ، عشية مجزرة ازويرات قال المصلي ابن داداه في مهرجانه الذي تحول الى مظاهرة شعبية ضد نظامه التحش : محالوا تضليل الشعب : « .. نعم ، لقد اعطيت الاوامر باطلاق الرصاص على المضربين .. والان لتحدث عن القضية الفلسطينية ، عن اخواننا الفلسطينيين الذين يعانون من ويلات الصهيونية والامبريالية ، ولكن شعبنا الراعي لم ينخدع بكل هذه التضليلات ، وبدأ رحلته الطويلة عن البحث عن الحقيقة التي تقود وتوجه نهضة الوطن .

وفي هذه الفترة ، اتهمنا البعض باننا نتوقنا على أنفسنا ، ولم نعد نهم بالقضية الفلسطينية بل بغيرها من القضايا العربية . وهذا غير صحيح . فالحقيقة هي اننا تحررنا في هذه المرحلة من الشوفينية القوية ، وغيرها من الخرافات التي صارت تشكل عقبة امام تقدمنا ووحدة شعبنا ، واكتسبت فيها حقيقيا القضية الفلسطينية : فيها قوما واميا . فلم نعد نبي على فلسطين ، وانما نومي جماهيرنا بمعالجة القضية الفلسطينية وتزجر فيها — الإيمان بعتية انتصار الشعب الفلسطيني بقيادة طلائمه الخدائية المقاتلة ، ونتهبها على خطورة وفشل جميع الحلول المسببة



## تتمة حديث مع ثوري مغربي

اليانسة ، فذلك لان منطقة القيطيرتورجوازية عقارية وفلاحوها ببوليتاريا زراعية .

٢ - في يونيو ٦٩ انتفض فلاحو قبيلة الوزازات وقمعهم الجيش مطادرا لهم الى ما وراء الحدود الجزائرية حيث وجدوا الدرك بانتظارهم للاعتقال . وقد نشر جريدة العلم هذا الخبر مشوهة لاصل الواقعة .

٤ - انتفض فلاحو قبيلة اولاد عياد في عمالة بني ملال . وما زالت بقايا الانتفاضة قائمة حتى الآن ، وسببها ان البشير البوهالي رئيس اركان الجيش قرر الاستيلاء على المياه لري ضيعته الخاصة ، التحق الفلاحون بالجبال واضطرت السلطة لتجنيد كتيبة من المخابراتية . ثم اضطرت في النهاية لتجنيد جزء هام من القاعدة العسكرية في قبة تالة .

٥ - في سبتمبر - ايلول - الماضي انتفض فلاحو وادي ماسه والسبب هو ان الحصن الثاني بينما كان في طريقه الى تدشين سد وادي ماسه اعجبته اراضي هذه القبيلة الزراعية ، فطلب منهم ، عن طريق الشيوخ بيعة ، ولما امتنعوا جاءت القوات المسلحة وضمت هذه الأراضي غصبا لاملاك التاج . كان رد فعل الفلاحين هو المقاومة بأسلحة الصيد والأسلحة البيضاء . واستطاع الجيش طيما قمع الانتفاضة بالدم . وسقط الفلاحون قتلى على حقولهم المنخفضة .

٦ - تعتبر نحن الثوريين المغاربة ان اهم اراضيهم التي كانت السلطات الاستعمارية انتزعتها منهم ، وهي الان في تصرف الانتفاضة وكلاء الدولة ، ازاء رفض مطالبهم المشروعة تجمع الفلاحون في ٢٧ رمضان الماضي في احدى القرى للتشاور .. توقعت السلطة ان الفلاحين يعدون للانتفاضة فبادرت بارسال الجيش اليهم .. وانجبت المعركة بين المظاهرات وينادي الصيد على ٦ شهداء من الفلاحين الفقراء .

٧ - في ايار الماضي انتفض لنفس السبب فلاحو قبيلة بني زاتن . بالتوازي مع تصاعد

استياء وانتفاضات الفلاحين الفقراء تصاعدت تصالات البوليتاريا الزراعية التي تمثل قسوة ثورية ضاربة في المغرب . ساكني هنا يمثل واحد ذي دالة : في منطقة الحوز يوجد مالك عقاري كبير يملك ٢٠ الف هكتار ( ٥٥ الف فدان ) في تاملت واسمه اسرائيلوهو يهودي . يراس ايضا شركة مقرها جنيف . مشهور بسوء معاملته للمال الزراعيين . اضرب العمال فطردهم جماعيا ، مستعملا قوات السلطة القمعية ، وعوضهم بمال جدد . لكن هؤلاء انتفوا مسبقا مع رفاتهم الثورويين على ان يشتغلوا اسبوعا ثم يضربون من اجل نفس المطالب . وهكذا فعلوا .

هنا يتجلى مدى الدرجة التي وصلها النهوض الثوري لحركة الفلاحين ويتجلى معها بعد آخر جديد وحاسم : التضامن الطبقي بينهم .

من الاكيد ان الاشتراكية ما زالت لم تتبلور بعد في وهي غالبية الفلاحين . لكنها امكانية كاملة تنتظر التنظيم الثوري الذي يوجد تيعمر النضالات غير المنسقة في استراتيجة ثورية معبئة على مستوى كل المغرب . الواقع التي نكرناها وحلولنا تكتب المسبقات الراتجة لدى احزاب البورجوازية الصغيرة التي ترمي ان الفلاحين لا يمكن التعامل معهم الا على اساس مشائري . ولهذا استقطبهم من الحصاب .

س - أين يقف حزب التحرر والاشتراكية من هذه النضالات ؟

ج : يقول الحزب يجب ان نضع سياسة الحكم الراسمالية الوطنية الحالية لانها تساعد على توسيع عدد العمال ، هؤلاء هم الذين يستطيعون خوض النضال في سبيل الاشتراكية . اذا كان مثل هذا الخط السياسي الخلف يبرهن على ان قيادة هذا الحزب ، نابت حقبة تاريخية كاملة ، فان سياسة الحكم الاقتصادية ليست وطنية . فالتحالف الطبقي السائد عاجز ، بنويا ، على الخروج من التخلف الزمن بتطوير الصناعة الوطنية . الارقام هنا اكثر اتقاعا من الخطاب ، ١١ بالة فقط من الادخار القومي مخصصة للتوظفيات . اي ما يقل بنسبة ٦٠ بالة بالنسبة لما تخصصه ٦ اقطار افريقية اخرى مختلفة ومحموعة بسوء منها تونس والسينيغال والجزائر .. بالإضافة الى تحكم الراسمال الاميركي بالدرجة الاولى ثم الفرنسي والالاني .. في جميع القطاعات الاقتصادية الحيوية فان هناك اتجاهنا نحو تسليم الصناعات « الوطنية » القليلة للراسمال الاجنبي بواسطة البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية المعنارية الكبيرة . لان القطاعات التي يسيطر عليها هي قطاعات تصدير . فالسياسة الاقتصادية للحكم كومبرادورية وليست وطنية .

٧ - في ايار الماضي انتفض لنفس السبب فلاحو قبيلة بني زاتن . بالتوازي مع تصاعد

س - القضية الحاسمة في التحليل الثوري هي التحديد الدقيق لطبيعة الطبقة او تحالف الطبقات السائد . فما هي الطبقات او الاجنحة الطبقة الحاكمة الآن ؟

ج : التحالف الحاكم ليس راسماليا وطنيا وليس اقطاعيا او شبه اقطاعيا كما تريد التحليلات السهلة . بل هو تحالف يضم البيروقراطية ، الكومبرادور ( بالمعنى الواسع ) والاتاع التقليدي ، وبيروقراطية الدولة هي التي تقود ، تربوي وتخدم الكومبرادور والبورجوازية المعنارية المصرية الجديدة الؤهلة لاختلا اقطاع التقليدي المتكاثف .

بالطبع هذا التحالف ليس دائما ولا

ثابتا بل هو محاولة للانتقال نحو تشكيل طبقة راسمالية عصرية منسجمة ، لكنه انتقال محكوم عليه ، في شروط الديكتاتير العلاقات الراسمالية العالمية الراهنة ، بالشل ثم السقوط .

تلقى الحديث : العنيف الاخضر

في العدد القادم : الجزء الثاني من الحديث .

## تتمة نموذج عن أمانة الشيوعيين للحقيقة !

لا يكفي التقرير بهذا القدر من اعادة ترتيب الحقائق .. بل تمتد يده الى عملية « تجيير » مضحكة « لمخزى المظاهرات العاشدة للجماهير بعد وفاة عيد الناصر » بانجاح خدمة مواقف الحزب من الاظفة « النقدية » .. فاذا بهذه المظاهرات ترفع « باسم جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين » .. « شعارات دلت على تمسكهم بالسياسة المعادية للاستعمار ، وحرصهم على التجزأت التقدمية التي حققتها حركة التحرر العربية في مختلف المجالات » ! تلك هي عينا عن منطق الشيوعيين ومدى امانتهم للحقيقة : ترتيب للحقائق بحيث تتوافق مع مواقفهم الانتهازية ، ويبقى لنا تعليق اخر نسوقه على سبيل الاستفهام : يتبرد في سياق التقرير مرتين او ثلاث رفض غير مباشر لفكرة الدولة الفلسطينية « بصيغة اميركية » او « بصيغة اميركو - اسرائيلية » ، هل يمكن الاعتقاد ان ثمة قيورا بالفكرة « بصيغة اخرى » ، سوفياتية مثلا ، او سوفياتو - مربية ؟

نفهم ان تغلب الشفاه استنكارا لهذا التشكيك غير البرر ، ولكن ان نستفهم مشككين افضل ممن ان لا نفهم ساكتين !

## تتمة مناقشة لمرسوم طوارئ العمل

هذه المادة السابعة والتي ليس لدينا مجال نقلا حريا نظرا لطولها ، نقول بالحرف : عدا التعويضات الفعالة لكي تؤمن خدمات صاحب العمل نقات الدفن حتى مائة ليبرة لبنانية .

وهذه الفقرة تصديق للمثل الشعبي القائل « قتل القتل ومشي بجنازته » قرب العمل نظرا لماطفته المتدفقة يودع العامل لمساواة الاخير بمئة ليبرة حتى اذا كلف الدفن مئة ليبرة واحدة ويجب ان ترفع دعوى امام الحاكم ..

لماذا مئة ليبرة ؟! لا احد يعرف .. كل ما يعرفه العمال ان ارباب العمل وراهم من المده الى اللحد .. انهم يشترون منهم قوة عملهم بارخص الايمان ويبارسون عليهم شروبا من الاستغلال رهيبه . هذا في حياتهم .. وعندما يسقطون ضحايا هذا الواقع الظالم يتحمل صاحب العمل مئة ليبرة يودع بها العامل ويمسود ليهي لجنازات جديدة .

ان وعي العمال لهذه المسائل ووعيههم لقدر الظلم الملحق بهم واكتشافهم الجبهة التي وضعت لصالحها قانون العمل ومرسوم طوارئ العمل ، ان كل هذه الامور ، التي جانب الفهم الواضح للمصلحة الجماعية للعمال ، اي للواقع الطبقي والصاحبة الطبقة ، لا شك ستفهمهم في الطريق الوحيد الذي سار عليه عمال كثرين غيرهم واستطاعوا تغيير الواقع .. وهذه المرة اصلحتهم هم .

## تتمة صيديات ومختبرات وزارة الصحة لمن ؟

### الفحوصات الياهظة الثمن في المختبرات الخاصة

لا يوجد تعرفه رسمية للفحوصات المخبرية فكل مختبر يضع التعرفة على مزاجه ، ثم هناك المختبرات ذات الاسعار المعقولة نسبيا مرفقة بطريقة في الاختيال لنفي السعر المعقول وتجعله خياليا . وذلك بالاتفاق مع الاطباء على طلب فحوصات عديدة لا لزوم لها ووضع اشارة على التخص المطلوب فعلا ، فيجسب على المريض اجر ثالث او اربع فحوصات بينما يكون المختبر ازمع نفسه باجراء فحوص واحد . نادرا ان يدخل المريض مختبرا خاصا ويدفع مبلغا يقل عن ١٥ ل.ل. ويمكعد كل فمجموعة الفحوصات المطلوبة عادة حوالي ستين كيرة وتزيد في كثير من الاحيان عن المئة كيرة .

كل هذه الاعباء يتحملها الشعب في وقت لا يكفل الفحص الواحد الدولة النصف كيرة مهما عظم شأنه . وبشكل عام فان معظم المواطنين ينوون باعاء الفحوصات المخبرية حتى ذوي الدخل الذي يصل الى ٦٠ ل. واكثر ، فليساذا ترك الدولة مواطنها لقمة سائفة في قسم هؤلاء التجار دون ان تحرك ساكنا ؟ والاهم من ذلك فهي تعمد الى هؤلاء التجار ذاتهم العناية بصحتنا وكان اهل الاختصاص نامرون في الوقت الذي يكثر الكلام عن هجرة المعلمين والاختصاصيين لعدم توفر مجالات العمل لهم في لبنان .

### اعتماد التطبيب « التصيري » لتفادي الأزمة

ينتج عن ذلك اعتماد اطباؤنا - الا فيما ندر - على التطبيب البصري مما يضطر المرضى لشراء عدة ادوية - تجريبية - غالية الثمن مما يطيل فترة العلاج ولا يضمن فعاليتها ، بدلا من اجراء الفحوصات المخبرية لمعرفة الداء تماما ووصف العلاج الشافي .

لا يبدو الحل ممكنا ولو بعد الاثنى ، بدون تفرض جميع موظفي المختبر وملاحقة كل علاقاتهم مع المختبرات الخاصة وقطعها من جذورها وبامتن الرقابة الفعالة لكي تؤمن خدمات المختبر لجميع المحتاجين وكذلك مراقبة المختبرات الخاصة ومنعها من التجار الرخيص بصفة المواطنين وفرض تعرفه محددة عليها . ولكن من سيفعل كل ذلك ؟ هل الذين يحكون باسم الكادحين ؟؟؟

## تتمة طلائع « الثورة من فوق »

يوم الثلاثاء الماضي ذهبوا الى كابل الاسعد فعولهم الى صائب سلام حيث قابلهم السكرتير وقال لهم « ان اليك مشغول وان قضيتهم سينظر بها على مطلع العام المقبل » . وكان الباعة يستطيون الانتظار بدون عمل حتى بداية العام الجديد . الجدير بالذكر انه كان بين الباعة الذين ذهبوا لعند صائب سلام حين لهم علاقة بالسكرتير فاضل بخفر حبشي الذين افرج عن عريتها دون السبعين عريسة اخرى التي ما زالت محتجزة .

ول يتهم منع تعميل صناديق الخضار الى المناطق لكن الفجار اتصلوا بجليتهم الامين : الفقرة « ١٦ » التي اتت على وجه السرعة لتضرب باعة العربات المتجمهرين باعقاب البنادق وتفرقهم .

يوم الثلاثاء كان الطقس مطرا فظففت الشرطة ان الباعة لن يتجولوا فلم تلاحقهم . انتشر خبر عدم الملاحقة بين الباعة فزولوا . يوم الاربعاء اشترى البائعات حينما اصحت الباعة القاسمة صياحا بدأت الشرطة بالمطاردة .

يوم الخميس شوهد الزعيم عائدا من وزارة الداخلية متجها الى سوق الخضار محاطا بحوالي عشرون شابا . وفي نفس اليوم نظمت البلدية محاضر ضبط بلدية قيمة الواحد ثلاث ليرات .

### تصريحات وتعليقات

بانع على على ذلك : بانه مستعد لان يدفع كل يوم ثلاث ليرات كضبط في مقابل السماح له بالتجول .

لان هذه المهنة هي « رزقنا ورزق عيالتنا الوحيد » . صاحب مكان قرب سوق - محطة علق قائلا « ارتعنا منهم ومن زياتهم » طبعما يقول ذلك منخليا بسطة خضار على رصيف كانه في المستقبل . البلدية صرحت بانها عازمة على انشاء اسواق خضار في الاحياء .

وزارة الشؤون الاجتماعية لم تكلف نفسها عناء تقديم نصيحة للبلدية بتأخير التنفيذ حتى يتم بناء هذه الاسواق وتغطي الانفضلية باشغالها للباعة الحاليين .

لكن المسألة ليست وزارة الشؤون منفردة او وزارة الشبابمجموعة فلقد جرت حملات في سنة ٥٧ و ٦١ ضد الطنابر وطنابر الكاز دون ضمان حقوق اصحابها وهذا يعني ان كل وزارات مهما تبدلت الوجهة لها مهمة واحدة هي افساح المجال امام اصحاب الرساميل لزيادة رساميلهم ولو كان ذلك على حساب الفئات الشعبية الكادحة .

ولا يغير من الامر شيئا بالنسبة لحكومتنا الحاليةحتى ولو كان شعارها الثورة من فوق .

## تتمة شهادة واقعية عن اوضاع الحرفيين اصحاب محلات صنع الاحذية

- افضل الاحذية الاجنبية تأتي من ايطاليا واسانيا . وهي تزامم عملا لانها مرغوبة برغم ان ما تشغله افضل منها . ان هناك نقابة لاصحاب محلات صنع الاحذية ؟ يقولون ان هناك نقابة لكني لست متأكد . عندما كنت عاملا كنت عضوا في نقابة عمال الاحذية . وشاركت مرة في الانتخابات لم كم اعد اسمع من النقابة . كانت نقابة العمال تطالب بالحماية من الاستيراد وتخسين ساعات العمل . رئيسها واعضاؤها شيوعيون . وهل يكفي ذلك لتأمين حاجات ؟ وهل لديك ضمانات للمستقبل ؟ - دخلي بكفني لاني اعزب . ادفع ايجار بيت ومحل ٧٠ ليبرة شهريا ، بالإضافة الى الكهرباء والماء والبلدية وغيرها . وادفع بعض المال لمساعدة عائلتي . بالنسبة للشيوخوخة ليس لنا ضمانات . العمال لديهم بعض الضمانات .

- هل تتردد على المقرة ؟ وهل تشارك في الانتخابات ؟ - اذهب الى المقرة مرات قليلة اثناء الافراح او للتفزية . وانتخب احد النواب ( رفض ان يذكر اسمه ) لان هناك قرابة عن طريق امي ولاننا نعرفه شخصيا .

## تتمة مساهمة في كشف دولة الفضائح

ومبلغ اربعة عشر مليون كيرة عن اربعة عقارات . الجبوع يكون ، اذا لم تكن قد وقعا في خطا حسابي مبلغا مقداره ثمانية وعشرون مليون كيرة .

لنا كلمة اخيرة بان الدولة دفعت مبلغ ٢٨ مليون كيرة دون أي مبرر . السبب ان القانون الذي نص على استرداد الامتياز في مادة من مواد ، عاد ومنح الشركة امتياز ذاته ، بعد ان اطال لها مقدمه ، فصار ينتهي عام ١٩٩٠ بدلا من ان ينتهي عام ١٩٧٤ ، كما هو مقرر اساسا .

من وقع الاتفاق ؟

عن الدولة ، دولة رئيس مجلس الوزراء رشيد أفندي كرامي ، ومعمالي وزير الاشغال الشيخ بيار الجليل ، وعن الشركة رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام حليم بك ملحمة ، غري بك فرعون ، عضو مجلس الإدارة والدبر العام للشركة السيد ميشال ديسان . وفيما تدور معركة الفضائح بين اهل النظام انفسهم ، نفتقد في معمران الحركة صولات وجولات مثلي « نصف الوطني » . انراه قد ضمن مشاريعه واحدا حول هذه الفضائيا ؟ اذا كان ذلك حصل فنامي يا جماهير الشعب واطمئني . مستستفيين يوما - اذا ما نفلت تلك المشاريع - على عهد لا نجوعيس فيه ، ولا تضيق بك صرف الدهر فتمجزين عن دفع اجور السكن ، وانقطاع التعليم ، ونفقات التطبيب .

## تتمة دور المعلمين اللبنانية بين « وظيفتها » وبرامجها

ان يجمع طلاب السنة الواحدة في فترتين او اكثر سوية اثناء تدريس هذه المواد الاخرى ، ( لنها مشتركة بينهم ) اذا لم تصل دون ذلك موانع محلية . اما المرحلة الابتدائية فتخصص لها دور مستقلة يجري التشديد فيها كثيرا على القسمين الاخرين السابقين الذكر من البرامج ( الاساليب التطبيقية والمواد التربوية ) وذلك لان ابتلاك « المعلومات » التي تدرس في المرحلة الابتدائية امر سهل . ويتقضي اعدادات الفروع بطبيعة الحال زيادة عدد الطلبة في الدور لتخفيف ما يكلفه الطالب الواحد من جهد البهنية التعليمية ومن التجهيز . على ان تكون الغاية الاخيرة لهذه الزيادة هي تغطية حاجات التعليم الابتدائي التكميلي كلها من خريجي الدور . ذلك يعني انه يصعب في الامكان تسليم الصفوف التكميلية في المدارس الثانوية نفسها الى خريجي الدور ايضا والاستغناء تدريجيا من هذا المجال من اساندة التعليم الثانوي الذين يصرفون اذناك الى شؤون المرحلة الثانوية فقط . ( ٢ ) وهذا يحقق بدوره وفرا في الرواتب للدولة . لكن تحقيق هذا الإصلاح يقتضي بطبيعة الحال اجراء هذات دقيق لحاجات التعليم الابتدائي والتكميلي في مختلف المواد وتخطيط نمو هذا التعليم ، وهذا ما لا تقوم به الدولة في الوقت الحاضر . ( ٣ )

## ب - في شأن المواد « التربوية » :

١ - انظر في تعريف « جهاز الدولة ايدولوجي » مقالة التوسير في مجلة « الفكر » الفرنسية . ٢ - لا يعني هذا دخول خريجي الدور في حالة منافسة مع خريجي الجامعات . فالمطلب هنا مرتبط باعادة النظر في الامتحانات الرسمية وجعل التعليم الرسمي كاله قادرا على تغطية حاجات السكان كانه . بما يسع مجال الدخول اليه لآلاف من المعلمين الجدد . ٣ - لا يخضع اختيار اللادة التي يعلمها الخريج في الوقت الحاضر الا لامتحان حاجات الدراسة التي يعين فيها .. فاذا تعددت الحاجات - وهذا نادر - يمكن ان يختار المعلم المقبل يستفيد منها لحل المشكلات المعوسة التي تعترض نمو طلبته وتعلمهم ،

او على الاقل ، لاكتشاف هذه المشكلات . فان اكتشافها يتيح تحويل التليذ صاحب المشكلة الى مرشد تربوي متخصص يكون ملحقا بالدرسة . ونحن قد اشترنا - ولو بسرعة - في ما سبق الى وجهة التعديل ( التشديد ) على ازمات الطفولة والمراهقة وعلى الروايز في علم نفس الطفل ، عدم الفصل التام بين هذا العلم ومادة التربية ، التشديد على وسائل جمع المعلومات الخاصة بظروف معيشة الأطفال وعملهم في وسطهم العائلي والاجتماعي ، الخ .. هذا ونقتضي الفعالية التربوية ان تدرس جميع هذه المواد باللغة العربية ، باستثناء القسم الخاص بأساليب تدريس اللغة الاجنبية .

## ج - في شأن الامتحانات :

تتناول الامتحانات مجمل المواد التي تدرس في الفرع الذي اختار الطالب ان ينسب اليه . ولا يفرض على الطالب اذ ذلك تقديم امتحان لا لغة لا يستطيع ائتمانها ولن يستطيع في المستقبل ، تعليمها ، الخ .. ويتقضى المواد التربوية الزامية في جميع الفروع لان الطالب قد اختارها ايضا ، بطبيعة الحال ، حينما اختار الدخول الى دار المعلمين .

هذه المقترحات لا تتناول - باستثناء مضمون المواد التربوية - ما ينبغي ان تتضمنه كل مادة على حدة . ذلك ان مضامين المواد « غير التربوية » التي تدرس في دور المعلمين ستبقى خاصة لمضامين المواد المدرجة في برامج الرهطين الابتدائية والتكميلية . لذا فان هذه المقترحات لا تخرج خريج دار المعلمين من وظيفته في المدرسة التطبيقية وهي المشاركة في اعادة انتاج علاقات الانتاج ضمن التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . انها تهدف الى رفع كفاءة المعلم العملية وفعاليته التربوية اي الى تحديد انجس الوسائل لاستثمار السنوات الثلاث التي يقضيها في دار المعلمين على النحو الافضل . فهي ، في الاساس ، اذن ، محاولة لتعيين سبل الحد من هدر الوقت وهدر الجهد ، وهي بهذا المعنى ، توطد صلة المعلم بوظيفته الاولى اخراج الطرف الاخر ، في الثقافة ، من وضعهم تجاهه . هذا الوضع تحدد اسمه برامج التعليم الابتدائي - التكميلي ، عليه فان اي تعديل جذري لمضامين التعليم في دور المعلمين - بحيث تغير وظيفتها التطبيقية - يقتضي ثورة حقيقية في الدراسة الطبقية . هذه الثورة ليست مهمة خريجي الدور وهدمهم ، وان كان لهم نصيب فيها - ولا هي ، طبعما مهمة الدولة ..

انها مهمة اصحاب المصلحة فيها اي جماهير الاهالي والتالدة الفقراء وجوهر المعلمين المتزمين بمصلحة هؤلاء في تعليم وطني ديمقراطي .

١ - انظر في تعريف « جهاز الدولة ايدولوجي » مقالة التوسير في مجلة « الفكر » الفرنسية . ٢ - لا يعني هذا دخول خريجي الدور في حالة منافسة مع خريجي الجامعات . فالمطلب هنا مرتبط باعادة النظر في الامتحانات الرسمية وجعل التعليم الرسمي كاله قادرا على تغطية حاجات السكان كانه . بما يسع مجال الدخول اليه لآلاف من المعلمين الجدد . ٣ - لا يخضع اختيار اللادة التي يعلمها الخريج في الوقت الحاضر الا لامتحان حاجات الدراسة التي يعين فيها .. فاذا تعددت الحاجات - وهذا نادر - يمكن ان يختار المعلم المقبل يستفيد منها لحل المشكلات المعوسة التي تعترض نمو طلبته وتعلمهم ،



قضايا لبنانية

# قصة الصراع بين الفلاحين والإقطاعيين في عكا



عمال الحدائق في طرابلس  
بين بؤسهم وسعادين رئيس البلدية

ملاحظات حول حركة  
المعلمين الرسميين الأخيرة

# دلالات المواقفة العربية والاسرائيلية على تمديد وقف إطلاق المنار



جندي اسرائيلي يراقب المواقع على الضفة الأخرى للنفق

وانقا في تحليل كل الوقائع فضلا عن رسم خطة عمل واضحة. ورغم ذلك كله فإن الحاحنا على ضرورة المناقشة ، سواء من داخل اطار حركة المقاومة أو من خارج هذا الإطار ، يبقى يستمد مبرراته من الطابع المصري الذي ترتدبه الآن كل المسائل السياسية والتنظيمية التي تواجه العمل الفلسطيني . ومن هنا كانت تكرارا ، الدعوة التي أطلقها « الحرية » في عددها الثالث لتفتح مناقشة واسعة حول ما يتصل بالأوضاع الراهنة في حركة المقاومة وبالموقف السياسي التي تكاد تهين عليها جاعلة من « الدولة الفلسطينية » مصيبرا لا مفر منه موضوعيا . وإذا كنا لا نريد استباق نتائج هكذا مناقشة نعتقد بضرورتها وبواجب كل الأطراف المعنية في ولوج بابها ، فإن الاسهام في تحديد الاسئلة الكبيرة المعلقة التي يفترض بالمناقشة أن تدور حولها ، يبقى ممكنا فضلا عن أنه ضروري كي نتخذ مثل هذه المناقشة مجراها الصحيح .

١ - أن الحاحنا بالوضع الراهن السائد في حركة المقاومة الفلسطينية ، سواء في علاقة أطرافها فيما بينها أو في علاقتها جميعا بالوضع الأردني - العربي ، لا يمكن أن نستقيم إلا عبر تحليل سياسي تنظيمي لوقائع المعركة الأخيرة التي كان الأردن مسرحا لها قبل شهر . ومن هذا التحليل سوف يبدو مقطوع الجذور ألا إذا تمكن من استعادة مقدمات تلك الأحداث من زاوية المواقف التي استقبلت بها منظمات المقاومة نذر المعركة « الفاصلة » مع النظام الأردني في أعقاب موافقته على مشروع روجرز . لقد كان لمعركة فتح موقفها ، في النظر وفي الممارسة . وكانت للجهة الديمقراطية تحاليلها وشعاراتها ومبادئها السياسية . ثم كان للجهة المشيبيّة نهجها الخاص ووسائلها في العمل . وذلك كله كان يحكم عملية « استعداد » المقاومة لمواجهة ويحكم بها . ثم أتى الصدام وبه وضعت كل المواقف وأشكال التصور والممارسة على المحك . فما هي الاستنتاجات التي ينبغي الخروج بها تقريبا لكل تلك المواقف في ضوء أحداث ونتائج الصدام الذي تلاها . أن الالتفاف حول هذه المسألة لن يكون له من دلالة سوى أن أطراف المقاومة باتت عاجزة عن ممارسة النقد والتفقد الذاتي . وهو عجز إذا تكرر فسوف يكون مقدمة لما هو أفدح .

٢ - ثم نأتي إلى وقائع الصدام ذاته وتفاصيل المراحل التي مر بها والمواقف التي اتخذت خلالها . وهنا نجسد المفروض الكامل يكاد يلف كل شيء لأن أيا من أطراف المقاومة لم يبادر حتى الآن إلى إلقاء ولو بصيص من ضوء على الوقائع ودلالاتها . ويبدو غريبا بالفعل أن تمر أحداث بالحجم الذي عاشته المقاومة وهي تقتف في قتالها الشجاعة مع النظام الأردني بالآف الشهداء ، ثم تضيي الأحداث دونما تحليل لسارها وللعوامل التي قربت نتائجها . أن السؤال الكبير الذي ما يزال معلقا هنا بانتظار من يحاول الإجابة عليه هو : لماذا انتهى الصدام لمجرد صالح حركة المقاومة الفلسطينية ؟ وما هي الأدوار التي لعبتها العوامل المختلفة في الوصول به إلى حيث وصل ؟ هل أن الاختلال العسكري في ميزان القوى بين المقاومة والنظام الأردني هو الذي قرر النتائج في النهاية ؟ وهل كانت هناك توقعات بأن هذا الميزان يمكن أن يتقلب لصالح المقاومة ؟ وعلى أية وقائع وأساس كانت تنهض مثل تلك التوقعات ؟ أم أن عوامل عسكرية طارئة لم تكن في الحسبان هي التي تدخلت لترسم للنتائج مجرى غير الذي كان منصوبا لها في الأصل ؟ وهل كانت هناك أصلا خطة عسكرية لمواجهة تمنع بعد أدنى من « الفبر » بما يمكن أن يطرأ على القتال من تطورات قد تتحول مجراها للتصور ؟

أم أنه ينبغي التفتيش عن عوامل الفشل في غير هذا الميدان العسكري « الفني » لينتقل البحث إلى سلوك المقاومة السياسي بكل أطرافها قبل القتال ثم خلاله بوجه خاص ... هل كان هناك موقف سياسي موحد انضبطت ضيقه لحظة بدء تساقط القنابل على الأطراف المقاتلة في المقاومة ؟ وهل كان هذا الموقف ينطوي على إدراك واضح ومفكر للفتنة التي

تحدثت أنباء عمان هذا الأسبوع عن « مجلس وطني فلسطيني استثنائي » سوف تعقدته المقاومة قريبا للنظر في ما تواجهه الآن من أوضاع وما يمكن أن تنمض عنه علاقاتها الداخلية والخارجية من احتمالات .

إذا صح هذا الخبر فقد يكون من حق المراقب المتبع لأوضاع حركة المقاومة الفلسطينية أن يسارع إلى التساؤل : هل يستطيع مجلس كهذا أن يأتي بجديد أو هل يستطيع أصلا أن يأتي بجديد ؟

وإذا كانت النتائج مرهونة دوما بمقدماتها ، فإن المقدمات التي تميمها حركة المقاومة الآن لا تنهي بآية خطوة جادة يمكن أن تتخذ على صعيد مناقشة الأوضاع الفعلية السائدة ضمنها واستكشاف خطة عمل واضحة تستقي مادتها من التجربة القاسية التي دخلها العمل الفلسطيني في صدامه مع السلطة الأردنية قبل أسابيع . واغلب الظن أن « المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي » الجديد لن يختلف في قليل أو كثير عن « المجلس الوطني الفلسطيني الطاري » الذي نادى إليه أطراف المقاومة قبل اندلاع المعركة الأخيرة بينها وبين النظام الأردني ، بأسبوع .

إنذاك كان واضحا أن الحكم في عمان نيتها ، في أعقاب ردود الفعل السياسية التي جوبهت بها موافقته على مشروع روجرز ، لاقتحام ميدان صراع دوي مع المقاومة أن يبقى في الحدود التي أمكن ضبط الصراعات السابقة ضمنها . وكان باستطاعة الجميع، داخل حركة المقاومة وخارجها ، أن يخلصوا إلى استنتاج مؤداه أن هذه الجولة سوف تكون « الحاسمة وربما الأخيرة » ، وأن الصراع سوف يتحول سريرا إلى معركة على السلطة أن يكون ممكنا أنهارها بلا غالب ولا مغلوب .

ورغم ذلك كله انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الطاري وانتهى دون أن يتمكن من مناقشة المسائل الفعلية التي كانت تنتظر القرار ، أو الانتهاء إلى أية صياغة واضحة لخطة يصح اعتمادها لجبهة النظام الأردني .

وإذا كانت تلك هي الطريقة التي واجه بها مجلس المقاومة قضاياها المصرية في دورته السابقة ، فإن الأسابيع الأربعة الأخيرة - التي فصلنا عن إيقاف القتال في الأردن - لم تحمل ما يمكن أن نتوقع منه أسلوبا جديدا في المواجهة مختلفا عن المسابيك وما أكثرها !

أن الصمت العميق الذي قوبلت به الأحداث ونتائجها يبدو بالفعل محيرا . ورغم أن شهرا قد مضى على توقيع الاتفاقية الفلسطينية - الأردنية - العربية التي انبثقت عن مؤتمر القمة في القاهرة فإن أيا من أطراف حركة المقاومة لم يسدل برأي واضح ومحدد تحليلا للأحداث واستخلاصا لدروسها . ومنذ أربعة أسابيع و « الاتفاقيات » تتوالى في عمان الواحدة بعد الأخرى وليس من شارح لها وملق عليها سوى صاحب الدولة الباهي الأدهم ، وأحيانا صاحب الجلالة الحسين . أما الاسئلة الكبيرة التي تيسر مصير المقاومة في الصميم فما تزال معلقة بانتظار من يجيب عليها أو يحاول الإجابة على الأقل !

فهل يمكن - تكرارا - أن نتوقع من المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي خطوة ما على طريق صوغ أجوبة واضحة لهذه الاسئلة ؟ ليس لأحد ، بعد كل التجارب السابقة ، أن يغرط في التغالل أو في الانسياق وراء تصورات سرعان ما تاتي وقائع السلوك العملي لتبدها .

وقد لا يكون باستطاعتنا ، من موقع هو في النهاية خارج اطار حركة المقاومة التنظيمي ، أن نخترق كل الاسئلة الكبيرة المعلقة بأجوبة تلك من التحديد ومن الصلة بالقرى الفعلية المتحركة في الساحة الفلسطينية ما يمكن أن يشكل اسهاما